

## أثر ظاهرة الإرهاب على التكامل الإقليمي الإفريقي: ودور الترتيبات العسكرية الإقليمية في مجابهة الإرهاب

د. سامي السيد أحمد<sup>(١)</sup>

### مُلخَص:

أوضحت الدراسة أبعاد ظاهرة الإرهاب في إفريقيا من حيث أهم الحركات الإرهابية، والتحويلات النوعية والتكتيكية التي شهدتها العمليات الإرهابية في القارة الإفريقية خلال العقدين الماضيين. ثم تناولت أثر ظاهرة الإرهاب على عملية التكامل الإقليمي الإفريقي، وأكدت أن الإرهاب يؤثر سلبًا على عملية التكامل الإقليمي الإفريقي من عدة أوجه، بدءًا من إضعاف قوة وهيبة الدول الإفريقية التي تمثل اللبنة الأولى لعملية التكامل الإقليمي، ووصولًا إلى تهديد الاستقرار الإقليمي وخلق مناخ غير ملائم لاستمرار الجهود التكاملية القائمة، وغير محفز لإقامة أطر تكاملية جديدة في القارة.

وعلى ضوء هذه الآثار السلبية للإرهاب، حاولت الدراسة توضيح وتقييم اتجاه جديد ناشئ لمكافحة الإرهاب في إفريقيا، يتمثل في قيام الدول الإفريقية الأكثر تضررًا بتشكيل ترتيبات عسكرية إقليمية لمكافحة الإرهاب، وهذه الترتيبات لم تكن جزءًا من آليات الأمن الجماعي الإفريقي، ولم تكن أيضًا خاضعة بشكل كامل لسيطرة للاتحاد الإفريقي، ولكنها بمثابة استجابة ومحاولة من جانب دول الخطوط الأمامية لدرء خطر الإرهاب والوقوف في مواجهته. ورصدت الدراسة ثلاث حالات من الترتيبات العسكرية الإقليمية، وحاولت تقييم دورها ومدى فاعليتها في مكافحة الإرهاب، وأثبتت أنه في حالتين من الحالات الثلاث محل الدراسة نجحت الترتيبات العسكرية في الحد من قدرة الحركات الإرهابية ونطاق سيطرتها على الأرض وقلصت خطورتها وعدد عملياتها وضحاياها بشكل واضح، كما نجحت نسبيًا في ملء الفجوة الناجمة عن تباطؤ التفعيل الكامل لمكونات بنية السلم والأمن الإفريقي، لاسيما ذراعها العسكري المتمثل في القوة الإفريقية الجاهزة. وعلى ضوء ذلك، رجّحت الدراسة إمكانية تكرار هذا النمط من الترتيبات داخل القارة الإفريقية.

**الكلمات الدالة:** التكامل الإقليمي، الإرهاب، إفريقيا، الترتيبات العسكرية، بوكو حرام

وجيش الرب.

(١) مدرس العلوم السياسية - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة.



## Abstract

This study investigates the effect of terrorism on African regional integration process. It began with clarifying the different dimensions of terrorism, including the most important terrorist groups in Africa, and the new qualitative and tactical changes of terrorist attacks in Africa during the last two decades. The study confirmed that terrorism affects negatively on African regional integration process, especially through weakening the power and strength of African states which consider the first building blocks in the process of regional integration, in addition to threatening the regional stability and create inappropriate environment for the continuation of the existing integration process or even establishing new one.

In light of these negative effects of terrorism, the study attempted to explain and evaluate a new emerging pattern of combating terrorism in Africa, by which the most affected countries established regional ad-hoc military arrangements to combat terrorism, these arrangements were neither entirely under the control of the African Union nor part from African collective security mechanisms, but it is a response and attempt from the frontline states to counter terrorism. The study discussed three case studies of these arrangements, Regional Task Force Against Lord's Resistance Army; Multinational Joint Task Force (MNJTF) against Boko Haram; G5 Sahel Joint Force to fight terrorism. The study proved that two of these three military arrangements succeeded in decreasing the ability of terrorist groups, areas under its control, number of terrorist attacks and victims. It also relatively succeeded to fill the gap resulted from the slow operationalization of the African Peace and Security Architecture (APSA), especially its military arm "African Standby Force". In light of these results, the study expected that this pattern of arrangements may be repeated in the African continent.

**Key words:** Regional Integration, Terrorism, Africa, Military Arrangements, Boko Haram and Lord Resistance Army.

## مقدمة:

في أعقاب موجة التحرر الوطني من الاستعمار انخرطت الدول الإفريقية في جهود دؤوبة لتحقيق التكامل الإقليمي فيما بينها<sup>(١)</sup>، وأثمرت تلك الجهود عن إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣<sup>(٢)</sup>، وتشكيل عدة تنظيمات وتجمعات إقليمية فرعية في أقاليم القارة المختلفة خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، إلى جانب تبني خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا عام ١٩٨٠<sup>(٣)</sup> ومعاهدة أبوجا عام ١٩٩١ لإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية<sup>(٤)</sup>. وبعد نهاية الحرب الباردة أنشئت تجمعات إقليمية فرعية جديدة في إفريقيا، وخضعت التجمعات القديمة لمراجعات هيكلية بغرض تطويرها وجعلها أكثر ملاءمة للمستجدات التي شهدتها الساحة الإفريقية، كما حل الاتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة الإفريقية بهدف تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الدول والشعوب الإفريقية<sup>(٥)</sup>. وفي محاولة لإحياء عملية التكامل الإفريقي تبنى الاتحاد الإفريقي في عام ٢٠١٥ أجندة ٢٠٦٣، التي أكدت على أهمية تكامل القارة ووحدتها السياسية واعتبرتها أحد التطلعات المحورية السبعة التي تطمح القارة في تحقيقها<sup>(٦)</sup>.

ولكن الواقع الإفريقي يشير إلى أن عملية التكامل الإقليمي ظلت بوجه عام تسير بخطى بطيئة، فرغم انطلاق شرارتها منذ أكثر من نصف قرن إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الوحدة الشاملة، سواء على المستوى القاري أو الإقليمي الفرعي، ولم تُحرز على الأقل تقدماً يتناسب مع طول مداها الزمني وحجم الآمال والطموحات التي عُلقَت عليها والدوافع العديدة التي حرّكتها. وساهم في ذلك كثير من المعوقات التي اعترضت مسيرتها<sup>(٧)</sup>، وتُعد ظاهرة الإرهاب إحدى هذه المعوقات وأكثرها حداثة، حيث شهدت منذ بدء الألفية الثالثة اهتماماً ملحوظاً على المستوى الإفريقي والعالمي.

## إشكالية الدراسة

على مدار العقدين الماضيين شهدت ظاهرة الإرهاب في إفريقيا تطورات غير مسبوقة، حيث أضحت أكثر انتشاراً وخطورةً مقارنةً بأي وقت مضى. وتحاول الدراسة توضيح أثر ظاهرة الإرهاب على عملية التكامل الإقليمي الإفريقي، ومدى نجاح وفاعلية الترتيبات العسكرية التي أنشأتها الدول الإفريقية الأكثر تضرراً من الإرهاب في التصدي لهذه الظاهرة وسد الثغرات الناتجة عن تباطؤ التعجيل الكامل لبنية السلم والأمن الإفريقي. وقد ركزت الدراسة على ثلاث حالات دراسية، هي قوة المهام العسكرية لمواجهة جيش الرب للمقاومة، وقوة المهام المشتركة



متعددة الجنسيات لمكافحة بوكو حرام، وقوة مجموعة دول الساحل الخمس المشتركة لمواجهة الإرهاب.

وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المقصود بمفهوم التكامل الإقليمي والإرهاب؟
- ما أبعاد ظاهرة الإرهاب في إفريقيا من حيث الحركات والعمليات؟
- ما آثار ظاهرة الإرهاب على التكامل الإقليمي الإفريقي؟
- ما مدى نجاح الترتيبات العسكرية الإقليمية الإفريقية في مجابهة الإرهاب؟

### الإطار المنهجي للدراسة

تأخذ الدراسة بعين الاعتبار الإسهامات النظرية التي قدمتها المدرسة الوظيفية الجديدة Neofunctionalism حول عملية التكامل الإقليمي، لاسيما ما يتعلق بفكرة انتشار Spillover وتمدد التكامل من قطاع لآخر، فوفقا لإرنست هاس Ernst Haas، الذي يُعد من أقدم وأشهر الباحثين المهتمين بمسألة التكامل والأب المؤسس للوظيفية الجديدة، فإن الدول بدلا من التصارع على القوة تتعاون فيما بينها لتحقيق أولوياتها وتفضيلاتها، وينشأ التكامل الإقليمي عندما يقرر الفاعلون داخل الدول الاعتماد على مؤسسات مركزية تتجاوز السلطات الوطنية لتحقيق مطالبهم، ومع زيادة الطلب على الخدمات يمضي التكامل بشكل شبه تلقائي، حيث تنتشر الأنشطة المرتبطة بالقطاعات التي تكاملت في بادئ الأمر إلى القطاعات المجاورة<sup>(8)</sup>.

ويحدث ذلك الانتشار - بحسب فيليب شميتير Philippe C. Schmitter - لأن أطراف التكامل عادة لا يكونون راضين بشكل متساوي عن المكاسب التي يحققونها، ويحاولون معالجة ذلك إما من خلال توسيع نطاق التعاون (Scope) ليمتد إلى قطاع آخر ذي صلة، أو من خلال اللجوء إلى رفع مستوى التعاون (Level) في القطاع الأصلي، أو بالعمل في الإتجاهين معًا. ولكن هذا الانتشار لا يؤدي بالضرورة إلى إضفاء الطابع السياسي على العملية التكاملية<sup>(9)</sup>. وفي محاولة للوقوف على أسباب ميل اتحادات معينة للتلقائية Automaticity وإضفاء الطابع السياسي Politicization أكثر من غيرها، أرجع هاس وشميتير ذلك إلى وجود متغيرات نمطية Pattern Variables تمثل محفزات لبدء مخططات التكامل وديناميات الانتشار وجعل الاتحاد الاقتصادي يُفضي إلى اتحاد سياسي في نهاية المطاف. وقاما بحصر هذه المتغيرات النمطية في تسعة متغيرات وتقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية، اشتملت الفئة الأولى على أربعة متغيرات تتحقق قبل بدء الاتحاد والشروع فيه، واشتملت الفئة الثانية على اثنين من المتغيرات يتحققان

أثناء التفاوض على الاتحاد الاقتصادي وعند دخوله حيز النفاذ، في حين ضمت الفئة الثالثة ثلاثة متغيرات يُفترض أن تتطور خلال عامين أو ثلاثة من دخول الاتحاد حيز النفاذ<sup>(١٠)</sup>.

ولكن تعرّض نموذج هاس وشميتر لانتقادات عديدة، حيث أكد جوزيف ناي Joseph S. Nye أن النموذج لا يحدد بشكل واضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات، إلى جانب أن إحراز تلك المتغيرات درجة عالية ليس شرطاً كافياً في حد ذاته للبدء في إضفاء الطابع السياسي بشكل تلقائي خاصة في الدول النامية، حيث تشير خبرة دول شرق إفريقيا (تحديداً كينيا وتنزانيا وأوغندا) إلى أن الدرجة العالية من التكامل الاقتصادي قد تنتشر وتمتد إلى التكامل السياسي أو ترتد في الاتجاه العكسي Spillback، بالإضافة إلى أن النموذج لا يعطي قدرًا من الاهتمام للعوامل الخارجية والسياسات العالمية<sup>(١١)</sup>.

واستجابة لتلك الانتقادات قام هاس بالتعاون مع ماريو باريرا Mario Barrera بتطوير النموذج وتفعيل المتغيرات كمياً، حيث قاما بإضافة ثلاثة متغيرات مستقلة جديدة، هي متغير "التبعية للعالم الخارجي" الذي أُضيف للفئة الأولى، من منطلق أنه كلما كان إدراك القادة لهذه التبعية مرتفعاً كلما عزز الرغبة لديهم في تحقيق الوحدة، ومتغير "الضغوط الخارجية" الذي أُضيف للفئتين الثانية والثالثة على التوالي، ومن ثم بلغ إجمالي عدد المتغيرات ١٢ متغيراً. وبناءً على آراء لجنة خبراء من مناطق مختلفة حول العالم، تم إعطاء وزن نسبي لكل متغير بحسب أهميته في تحفيز إضفاء الطابع السياسي بشكل تلقائي<sup>(١٢)</sup>. ولكن رفض البعض ما ذهبت إليه الوظيفة الجديدة بأن نفس البنات البنائية Building Blocks تستخدم في كل المناطق، فعلى سبيل المثال أكد كينيث دالبرج Kenneth A. Dahlberg أن المناطق المختلفة لديها تركيبة مختلفة من البنات والأطر تعتمد على مستوى التنمية داخلها<sup>(١٣)</sup>.

وبعد مراجعة هاس وتطويره للوظيفة الجديدة ومقارنتها بالنظريات الأخرى، افترض أنها على صلة بالنظرية البنائية Constructivism، واعتبرها باكورة لها وجزءاً منها، ولكنه في ذات الوقت أوضح أن هناك أوجه تمايز بينها وبين التيارات الثلاثة للبنائية التنظيمية Organizational والنظامية Systemic والمعيارية Normative<sup>(١٤)</sup>. ووفقاً لنظريات التكامل فإن نتائج العملية التكاملية تتأرجح بين ثلاثة خيارات، إما ظهور دولة اتحادية في نهاية المطاف، أو العودة للنظام القديم للدول المتنافسة ذات السيادة الذي سيحاول فرض نفسه إذا لم يتم إحراز تقدم نحو الاتحاد، أو تحقق وضع وسيط كونيديرالي يستمر لفترة طويلة<sup>(١٥)</sup>.



وعلى أية حال، تشير تجارب التكامل الإقليمي الإفريقي إلى أن هناك خصوصية للقارة الإفريقية تجعلها غير متسقة مع بعض أطروحات الوظيفة الجديدة ونظريات التكامل الأخرى المرتكزة على التجربة الأوروبية، فالقارة الإفريقية بحاجة للمواءمة بين التكامل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي<sup>(١٦)</sup> بشكل متزامن؛ لأن المضي قدما في أحدهما دون الآخر لن يكون مجدياً بذات القدر الذي تحقق في مناطق أخرى من العالم. وتحتاج هذه المواءمة بطبيعة الحال إلى إرادة سياسية قوية من القادة الأفارقة للتخلي عن مصالحهم الضيقة وإعلاء المصالح العليا للدول والشعوب الإفريقية.

كما تستعين الدراسة بأسلوب "المقارنة قبل-بعد" Before-After Comparison لرصد مدى التغيير بعد نشر الترتيبات العسكرية الإقليمية، وفي هذا الإطار تم استخدام بعض المؤشرات الكمية مثل عدد القوات العسكرية الإقليمية التي تم نشرها، وعدد العمليات الإرهابية، وعدد القتلى، وحجم الخسائر المادية وغيرها.

#### أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى رصد الآثار المختلفة لظاهرة الإرهاب على عملية التكامل الإقليمي الإفريقي، وتوضيح وتقييم اتجاه جديد ناشئ لمكافحة الإرهاب في القارة يتمثل في قيام الدول الإفريقية الأكثر تضرراً من الجماعات الإرهابية بتشكيل ترتيبات عسكرية إقليمية لمكافحة الإرهاب، ومدى احتمالية تكرار هذا النمط من الترتيبات داخل القارة الإفريقية خلال الفترة القادمة.

وتنقسم الدراسة إلى تمهيد وأربعة محاور، يتناول التمهيد توضيحاً لمفهوم التكامل الإقليمي والإرهاب، ويعرض المحور الأول أبعاد ظاهرة الإرهاب في إفريقيا من حيث الحركات والعمليات، ويركز المحور الثاني على أثر ظاهرة الإرهاب على التكامل الإقليمي الإفريقي، ويتناول المحور الثالث الترتيبات العسكرية الإقليمية الإفريقية لمجابهة الإرهاب، ويحاول المحور الرابع والأخير تقييم دور هذه الترتيبات العسكرية في مكافحة الإرهاب.

#### تمهيد: مفهوما التكامل الإقليمي والإرهاب

يُعد مفهوم التكامل الإقليمي Regional Integration مفهوماً محورياً في هذه الدراسة، ولذلك فإن نقطة البدء هي محاولة تحديد المقصود بهذا المفهوم الذي تباينت وتعدت تعريفاته حسب الزاوية التي نظر من خلالها كل باحث للظاهرة التكاملية<sup>(١٧)</sup> متعددة الأبعاد، بالإضافة إلى

أنه أثار إشكالية نظرية بين المهتمين بدراسة التكامل حول ما إذا كان عملية Process أو حالة نهائية Terminal Condition، فقد اعتبره إرنست هاس عملية لإنشاء اتحادات سياسية محددة بأطر مؤسسية وفكرية، بينما اعتبره أميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni حالة نهائية وليس عملية الوصول لهذه الحالة، واعتبره البعض أمثال فيليب جاكوب Philip Jacob وهنري تيون Henry Teune عملية وحالة نهائية معاً<sup>(١٨)</sup>، بينما اعتبره الاتحاد الإفريقي عملية مستمرة وديناميكية ومعقدة<sup>(١٩)</sup>.

ووفقاً لجوزيف ناي فإن مفهوم التكامل يثير الريبة، فتعريفه وفقاً للقاموس هو "تجميع أجزاء في كل"، وهذا يفتح مجالاً واسعاً من الغموض، خاصة وأن السياسيين استخدموا كلمات التكامل Integration والتعاون Cooperation والجماعة Community بشكل مترادف في خطاباتهم، ولكن التكامل يعني خلق اعتماد متبادل بين الأجزاء، وينقسم إلى تكامل اقتصادي أي تشكيل اقتصاد عابر للقوميات، وتكامل اجتماعي أي تكوين مجتمع عابر للقوميات، وتكامل سياسي أي إنشاء اعتماد سياسي متبادل عابر للقوميات، وهذه الميادين الثلاثة يمكن تقسيمها بدورها إلى فروع مهمة ومفيدة كلٌ منها يرتبط بمقياس محدد. ويُعد مفهوم التكامل السياسي على وجه التحديد مفهوماً غامضاً، ففي أوروبا على سبيل المثال استُخدم المفهوم على الأقل ثلاثة استخدامات مختلفة في ذات الوقت، فبالنسبة للديجوليين كان يعني مجرد التشاور حول السياسة الخارجية، وبالنسبة لجان مونيت Jean Monnet ووالتر هالستين Walter Hallstein فهو معالجة فوق وطنية للقضايا الخلافية الرئيسية، وبالنسبة للاتحاديين كان يعني إنشاء مؤسسات اتحادية. ويميّز ناي بين أربعة أنماط من التكامل السياسي هي: التكامل السياسي المؤسسي (انظر الشكل رقم ١)، والتكامل المرتبط بالسياسات وصنع القرارات، والتكامل المرتبط بالتوجهات والمواقف، والتكامل المرتبط بمفهوم الجماعة الأمنية لكارل دويتش Karl Deutsch<sup>(٢٠)</sup>.

ويهتم النمط المؤسسي بطبيعة المؤسسات التي يتم تكوينها وسلطاتها، وفي بعض الأحيان تستخدم كلمة التكامل للإشارة فقط إلى الشق الأيمن من المقياس على النقيض من الشق الأيسر المؤلف، وهذا يثير ثنائية "التكامل في مواجهة التعاون". ويهتم النمط الثاني من أنماط التكامل السياسي بتوضيح إلى أي مدى تتصرف مجموعة من الدول كجماعة واحدة في صناعة قرارات السياسة الداخلية أو الخارجية، بينما يوضح النمط الثالث إلى أي مدى تُطور هذه الدول إحساس الهوية المشتركة والالتزام المشترك، وأخيراً يهتم النمط الرابع من أنماط التكامل السياسي بإقامة علاقات غير عنيفة بين الدول<sup>(٢١)</sup>.



## شكل رقم (١)

### مقياس التكامل السياسي المؤسسي عند جوزيف ناي (السيادة القانونية)



**Source:** Joseph S. Nye (1968), "Comparative Regional Integration: Concept and Measurement", *International Organization*, Vol. 22, No. 4, Autumn, p. 866.

وعرّف إرنست هاس التكامل السياسي بأنه عملية يتم خلالها اقناع الفاعلين السياسيين في العديد من الدول بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته أو تطالب بصلاحيات فوق الدول الوطنية، والنتيجة النهائية لعملية التكامل السياسي هي نشأة كيان سياسي جديد فوق الكيانات الوطنية<sup>(٢٢)</sup>. ويقتصر التكامل الإقليمي على الجهود غير القسرية (الطوعية) بين الدول، وبالتالي فهو مختلف تماما عن الأشكال السابقة التي تزخر باستخدام القوة في التوحيد السياسي وبناء الإمبراطوريات أو الدول أو الكيانات الفيدرالية من خلال الغزو العسكري والاستعمار والهيمنة، وأكد أن دراسة التكامل الإقليمي معنية بتوضيح كيف ولماذا تتخلى الدول عن أن تكون ذات سيادة كاملة، وتمتدح وتختلط وتندمج مع جيرانها بما يُفقد السمت الواقعية للسيادة ويكسبها تقنيات جديدة لحل الصراعات فيما بينها. وربما يساعد التعاون الإقليمي، والتنظيم الإقليمي، والنظم الإقليمية، والنظم الفرعية، في وصف خطوات على الطريق، ولكن لا يجب الخلط بينها وبين الحالة الناتجة في نهاية المطاف<sup>(٢٣)</sup>.

ووفقا لليون ليندبرج Leon Lindberg فإن التكامل السياسي هو عملية تتخلى بموجبها الدول عن الرغبة والقدرة على إدارة سياساتها الداخلية والخارجية الرئيسية بشكل مستقل عن بعضها البعض، وتسعى لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفويض عملية صنع القرار لأجهزة مركزية جديدة، فالعامل الأساسي هو تطوير أجهزة للتوصل إلى قرارات جماعية بوسائل أخرى غير الإجراءات المستقلة للحكومات الوطنية<sup>(٢٤)</sup>. والتكامل من هذا المنطلق يُغير الفهم التقليدي للسيادة بأنها غير قابلة للتجزئة.





وأكد مايكل هاس Michael Haas أن التوحيد السياسي Political Unification يعتبر نوعاً متقدماً من التكامل -وفقاً للحالة الأوروبية- ومفهوماً محورياً في نظريات التكامل التي تركز على العوامل التي تؤدي إلى تطور الروابط السلمية بين الدول والشعوب، وهناك نوعين من العوامل الحاسمة في تحديد ما إذا كانت الدول والشعوب تستطيع تحقيق مستويات مختلفة من التكامل أو التوحيد السياسي أو حتى شكل سياسي أكثر تواضعاً، وهما (٢٥):

- النوع الأول مرتبط بالتوجهات Attitudinal، ويؤكد على ضرورة أن يكون رأي النخبة أو الرأي العام -أو كلاهما- في صالح التكامل حتى يتم إحراز تقدم، ويُطلق على أنصار هذا الرأي أصحاب الرؤية المثالية Idealism، وهما صنفان، صنف يرى أن العوامل المادية لا تلعب دوراً على الإطلاق ويُطلق على هؤلاء Mentalism، وصنف آخر يرى أن العوامل المادية مهمة بقدر ما يتم تصنيفها وفقاً لمدرجات وتفضيلات الفاعلين السياسيين ويُطلق على هؤلاء Idealist Epiphenomenalism.
- النوع الثاني هو الشروط المادية، مثل التجارة وغيرها، ويُطلق على من يعطي أولوية لهذا النوع أصحاب الرؤية المادية Materialists، وهم أيضاً صنفان، صنف يُنكر أي دور للأفكار في العالم الحقيقي وهؤلاء هم الماديين Physicalists، وصنف يرى أن المادة هي الحقيقة المؤكدة التي قد يُخطئ العقل في إدراكها، ويُطلق على هؤلاء Materialist Epiphenomenalists.

وفي مقابل تركيز وانحياز البعض لنوع واحد من هذين النوعين، هناك من يعطي أوزاناً متساوية لهما، ولكن العلاقة الدقيقة بين المادة والأفكار بالنسبة لأصحاب الأوزان المتساوية (Dualists) مسألة خلافية، فمنهم من يؤيد فكرة الارتباط وعدم الاتصال بينهما (Parallelists)، ومنهم من يؤيد فكرة التفاعل لكن دون تحديد دقيق لكيفية عمل التفاعل وفي أي ظروف يسير في اتجاه دون الآخر (Interactionists).

أما أميتاي إيتزيوني فقد رأى أن التكامل هو حالة نهائية في نقطة معينة من الزمن تُستوفى خلالها ثلاثة معايير هي: وجود جماعة سياسية Political Community لديها سيطرة فعّالة على استخدام وسائل القوة، ولديها مركز لاتخاذ القرارات قادر على التأثير بشكل فعّال على توزيع الموارد داخل الجماعة، ولديها هيمنة على الهوية السياسية للغالبية العظمى من المواطنين الذين لديهم وعي سياسي. وأطلق على عملية بلوغ هذه المعايير الثلاثة مفهوم "التوحيد Unification"، حيث تقوم الوحدات السياسية بزيادة وتقوية الروابط فيما بينها، وأكد أن الدول

النامية ربما تكون أكثر نجاحا في التكامل السياسي لأن مصالحها محدودة في الوضع الراهن غير المزدهر<sup>(٢٦)</sup>.

كما عرّف كارل دويتش التكامل بأنه بلوغ إحساس الجماعة داخل إقليم معين، ووجود مؤسسات وممارسات قوية ومنتشرة على نطاق كافي تضمن لفترة طويلة توقعات "التغيير السلمي" بين السكان، وعندما تتكامل مجموعة من الأفراد أو الدول بهذه الطريقة فإنها تشكل جماعة أمنية Security Community<sup>(٢٧)</sup>.

وبعد أكثر من نصف قرن من التنظير في مجال التكامل الإقليمي مازلنا نفتقد للتحديد الدقيق للمقصود بهذه العملية وحالتها النهائية، فالتكامل هو طريق نحو الجماعة الموحدة يشتمل على مراحل مختلفة، ويظهر في ميادين ومجالات عديدة، ويتضمن أبعاداً رسميةً وغير رسمية، ومن خلال الجمع بين هذه المجالات والأبعاد يمكن تحديد أنواع مختلفة تماماً من العمليات لا تتشابه بالضرورة حالاتها النهائية<sup>(٢٨)</sup>.

وتتبنى الدراسة التعريف التالي للتكامل الإقليمي هو عملية تقوم خلالها مجموعة من الدول تنتمي إلى نطاق جغرافي معين، قد يضيق فيقتصر على إقليم فرعي أو يتسع ليشمل القارة بأكملها، بالدخول طواعية في إطار تنظيمي تعاوني لإزالة الحواجز والقيود وتعميق الروابط في مختلف المجالات بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الوحدة الشاملة فيما بينها. وتسري دلالة المفهوم على مجرد الشروع في العملية التكاملية أو المرور بمراحلها المختلفة أو الوصول إلى مرحلتها النهائية أو كل ذلك معاً.

أما مفهوم الإرهاب، فرغم أنه من المفاهيم الأكثر شيوعاً على مستوى العالم، إلا أنه لا يوجد له تعريف واحد متفق عليه عالمياً، وللخروج من هذه الإشكالية تتبنى الدراسة التعريف الذي ورد في اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب التي تبنتها منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٩٩، حيث عرّفت الإرهاب بأنه أي عمل ينتهك القوانين الجنائية في إحدى الدول الأعضاء، ويُعرض حياة وسلامة وحرية أي شخص أو مجموعة أشخاص للخطر، أو يتسبب في إلحاق الضرر بالممتلكات العامة والخاصة والموارد الطبيعية والإرث الثقافي والبيئي، ويهدف إلى بث الخوف وإجبار أي حكومة أو مؤسسة أو كيان أو عامة الناس أو شريحة منهم على عمل أو الامتناع عن عمل أي فعل، أو تبني أو التخلي عن وجهة نظر معينة، أو عرقلة الخدمات العامة وخلق ظروف طارئة، أو خلق تمرد عام داخل الدولة. ويشمل المفهوم أي حماية أو رعاية أو تشجيع أو مساعدة للأشخاص الذين يخططون للقيام بأي عمل من تلك الأعمال سالفة الذكر<sup>(٢٩)</sup>.

## المحور الأول: أبعاد ظاهرة الإرهاب في إفريقيا

مع بدء القرن الحادي والعشرين بدأت ظاهرة الإرهاب تشهد نموًا ملحوظًا في إفريقيا وعلى مستوى العالم، وعمدت العناصر والحركات الإرهابية إلى الاستفادة من الثورة التكنولوجية وتوظيفها في نشر فكرها المتطرف على نطاق أوسع، وإقامة شبكة واسعة من الروابط مع الحركات الإرهابية المنتشرة في أنحاء مختلفة من العالم، واستخدام التقنيات الحديثة في التخطيط والتنفيذ للعمليات الإرهابية التي باتت أكثر فتكًا وخطورة.

وأفرزت المواجهات مع الجماعات والحركات الإرهابية نمطًا إضافيًا من أنماط الصراع يُضاف إلى النمطين التقليديين (الصراع داخل الدولة Intra-State Conflict والصراع بين الدول Inter-State Conflict)، وهو الصراع الذي يتخطى الدول Extra-State Conflict، حيث تشكلت كتلات وتحالفات إقليمية ودولية لمواجهة كيانات دون الدولة Non-State Actors يمتد نشاطها وتأثيرها لما هو أبعد من حدود الدولة<sup>(٣٠)</sup>.

وأضحت الدول الإفريقية تشغل حيزًا كبيرًا ومستمرًا في قوائم الدول الأكثر تأثرًا بالإرهاب على مستوى العالم<sup>(٣١)</sup>. ويحاول هذا المحور توضيح أبعاد ظاهرة الإرهاب في إفريقيا من حيث أهم الحركات والعمليات الإرهابية في القارة.

### أولاً: الحركات الإرهابية في إفريقيا

تتباين التقديرات حول عدد الحركات والجماعات والتنظيمات الإرهابية داخل القارة الإفريقية، ففي ظل عدم وجود تعريف موحد للإرهاب متفق عليه عالمياً ربما يتم تصنيف بعض الحركات على أنها إرهابية وهي ليست كذلك، مثل المعارضة السياسية قد يتم تصنيفها كحركات إرهابية لإضعاف شوكتها وحرمانها من أي غطاء شرعي أو قانوني، كما تؤدي الانفصالات والتشردات المتكررة في صفوف الحركات الإرهابية إلى إضفاء مزيد من التعقيد على عملية حصر تلك الحركات أو التمييز بينها. وعلى أية حال، يمكن تصنيف الحركات الإرهابية في إفريقيا إلى أربع فئات على النحو التالي:

#### الفئة الأولى: حركات موالية لتنظيم داعش

رغم حداثة عهد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروف اختصاراً بـ "داعش"، إلا أن حركات إرهابية ذات تأثير كبير في إفريقيا وأقدم نسبياً من داعش أعلنت ولاءها لهذا التنظيم، بالإضافة إلى حركات أخرى جديدة أعلنت مبايعتها للتنظيم أو تبلورت منذ البداية كفرع للتنظيم في القارة الإفريقية. ومن أهم الحركات الواقعة ضمن هذه الفئة حركة بوكو حرام Boko



Haram النيجيرية، أنصار الشريعة بليبيا، أنصار الشريعة في بنغازي، أنصار الشريعة بتونس، كتيبة عقبة بن نافع بتونس، ولاية برقة للدولة الإسلامية (ليبيا)، ولاية طرابلس للدولة الإسلامية (ليبيا)، ولاية فزان للدولة الإسلامية (ليبيا)، ولاية الجزائر للدولة الإسلامية، جند الخلافة (الجزائر)، جند الخلافة (تونس)، ولاية سيناء للدولة الإسلامية (مصر)، كتيبة شهداء ليبيا الحرة<sup>(٣٢)</sup> والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ISGS التي تتمركز في مالي والنيجر وتم إدراجها في ٢٣ فبراير ٢٠٢٠ في قائمة عقوبات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) التي تُصدرها الأمم المتحدة<sup>(٣٣)</sup>.

وتعتبر بوكو حرام من أهم الحركات ضمن هذه الفئة، وقد بدأت الحركة في عام ٢٠٠٢ عندما قام محمد يوسف بإنشاء جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد في ولاية بورنو في نيجيريا، ورغم تبنيها أفكارًا متطرفة إلا أنها لم تتحول للقتال إلا بعد قيام قوات الأمن النيجيرية بقتل محمد يوسف في عام ٢٠٠٩، حيث شرعت الحركة بعد تولي أبو بكر شيكاو Shekau قيادتها في القيام بأعمال عنف واستخدام أساليب إرهابية<sup>(٣٤)</sup>.

وصارت بوكو حرام، التي تعني التعليم الغربي حرام، تهديدًا أمنيًا رئيسيًا في شمال شرق نيجيريا التي أصبحت المنطقة الأكثر خطورة في البلاد، وركزت الحركة هجماتها في بادئ الأمر على التشكيلات الأمنية والمؤسسات والمسؤولين الحكوميين، ثم بدأت تدريجياً بشن هجمات على الكنائس والمساجد والمدارس والأماكن العامة الأخرى، واستخدمت أجهزة التفجير عن بعد والتفجيرات الانتحارية، كما قامت بعمليات خطف وقتل وحشي لبعض الأوروبيين الموجودين داخل المنطقة. ووفقاً لتقديرات تم نشرها في عام ٢٠١٨، فقد نفذت الحركة ١٦٣٩ عملية إرهابية نتج عنها مقتل ١٤٤٣٦ شخصًا وإصابة ٦٠٥١ شخصًا واختطاف ٢٠٦٣ رهينة في شمال شرق نيجيريا<sup>(٣٥)</sup>.

وامتدت عمليات بوكو حرام إلى الكاميرون والنيجر وتشاد، وأعلنت الحركة تضامنها مع العناصر المنتسبة لتنظيم القاعدة في مناطق مختلفة من العالم، ودخلت في علاقات مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لأغراض التدريب والدعم المادي، بما في ذلك التدريب على استخدام المتفجرات، وحارب عدد من أعضائها جنباً إلى جنب مع جماعات منتسبة إلى تنظيم القاعدة في مالي في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣<sup>(٣٦)</sup>.

وفي مارس ٢٠١٥ أعلن أبو بكر شيكاو ولاء بوكو حرام لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتحولها إلى الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا. وعلى عكس ما حققته الحركة خلال الشهور



التسعة التي سبقت هذا الإعلان من توسيع سيطرتها على عدة مناطق، لم تحقق بعد تحالفها مع داعش مزيدا من الانتصارات والمكاسب، وإنما مُنيت بعدة هزائم وخسائر متوالية على يد القوات العسكرية المشتركة للدول المتضررة من أنشطتها. وقرر تنظيم داعش في أغسطس ٢٠١٦ تعيين أبي مصعب البرناوي قائداً جديداً للدولة الإسلامية في غرب إفريقيا، ولكن أبو بكر شيكاو رفض هذا القرار، ومن ثم انقسمت بوكو حرام إلى فصيلين، الفصيل الأول هو فصيل الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا بقيادة البرناوي (ISIS-WA) (ويشار إليها أيضا ISWAP)، والفصيل الثاني هو فصيل أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام) بقيادة أبو بكر شيكاو (JAS)، وظلت هناك بعض الخلايا لم تنضم إلى أي من الفصيلين. وأظهرت الممارسات وجود تباينات في عمليات الفصيلين، وربما كان ذلك راجعا إلى الاختلاف الإيديولوجي بينهما، حيث قام فصيل شيكاو بموجة من التفجيرات الانتحارية نفذها أطفال ونساء واستهدفت المدنيين بالأساس، بينما فضل الفصيل الآخر ISIS-WA المشاركة في هجمات أقل تواترا وأوسع نطاقا تستهدف بالأساس الهياكل العسكرية وليس المدنيين أو المسلمين. وتمركز فصيل شيكاو في جنوب ووسط بورنو حول غابة سامبيزا Sambisa وعلى طول الحدود مع الكاميرون، بينما تمركز فصيل البرناوي على طول الحدود مع النيجر وتوسع لاحقا في ولاية يوبي Yobe وفي أجزاء من جنوب ووسط بورنو<sup>(٣٧)</sup>.

ودخل الفصيلان في مواجهات مع بعضهما البعض، وأعلن فصيل البرناوي مقتل أبو بكر شيكاو في ١٨ مايو ٢٠٢١ خلال معركة بين الفصيلين، حيث قام بتفجير عبوة ناسفة في نفسه حتى لا يتم أسره. وبمقتل شيكاو أثير كثير من التوقعات والتحليلات حول إمكانية استمرار أو انتهاء المواجهات بين الفصيلين أو انضمام مقاتلي شيكاو لفصيل البرناوي<sup>(٣٨)</sup>.

### الفئة الثانية: حركات موالية لتنظيم القاعدة

تضم هذه الفئة الحركات والجماعات الإرهابية الإفريقية الموالية لتنظيم القاعدة الذي أسسه أسامة بن لادن، وتشمل حركة الشباب المجاهدين الصومالية، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQIM، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MUJAO، الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر AIG، جماعة أنصار الدين، الموقعون بالدم، الملتزمون، المرابطون، جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان Ansaru (المنشقة عن بوكو حرام) وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين JNIM التي نشأت في الثاني من مارس ٢٠١٧ بزعامة إباد آغ غالي ووصفت نفسها بأنها الفرع الرسمي لتنظيم القاعدة في مالي<sup>(٣٩)</sup>.



وتعتبر حركة الشباب المجاهدين من أهم الحركات المنضوية تحت هذه الفئة، وترجع أصولها إلى حركة الاتحاد الإسلامي AIAI الصومالية التي تشكلت في عام ١٩٨٣، وكان الهدف منها إنشاء دولة الصومال الكبرى والتخلص من الحكم العلماني لسياد بري. وفي عام ٢٠١٢ تم الاعتراف رسمياً بحركة الشباب كخليفة لتنظيم القاعدة في الأراضي الصومالية<sup>(٤٠)</sup>، وامتد نشاطها إلى خارج الأراضي الصومالية وصارت تهديداً إقليمياً في منطقة شرق إفريقيا.

### الفئة الثالثة: حركات أصولية مسيحية متطرفة

تضم هذه الفئة حركتين إحداهما قديمة هي جيش الرب للمقاومة Lord's Resistance Army (LRA) في أوغندا، والأخرى حديثة نسبياً وهي حركة الأنتي بالাকা Anti-Balaka في جمهورية إفريقيا الوسطى. وترتبط جذور نشأة جيش الرب بقيادة جوزيف كوني Joseph Kony بالعوامل التاريخية المتمثلة في الإرث الاستعماري الوحشي، والصراعات الوطنية من أجل السلطة، والتنمية غير المتوازنة بين الأقاليم، حيث عانت جماعة الأشولي Acholi المتمركزة في شمال أوغندا وموطن جيش الرب من التهميش الاقتصادي منذ الحكم الاستعماري البريطاني، وقد لعب جيش الرب على هذه المظالم الاقتصادية والاجتماعية في حملته العسكرية ضد الحكومة الأوغندية. وفي محاولة لإضفاء الشرعية على حركته وضمان الطاعة المطلقة لأوامره زعم كوني أنه على صلة بالروح القدس<sup>(٤١)</sup>.

ومنذ إنشاء جيش الرب في ثمانينيات القرن العشرين وعلى مر السنين، قام بقتل العديد من السكان المدنيين وتسبب في نزوح حوالي مليوني شخص من أماكن إقامتهم، واختطف الكثير من النساء والأطفال وقام بتجنيدهم قسرياً في صفوفه. ووفقاً لتقرير صدر في عام ٢٠١٧، فإن جيش الرب قام منذ إنشائه بتنفيذ أكثر من ٦٧ ألف عملية اختطاف، وذلك لتعويض المنشقين والقتلى في صفوفه، وامتدت عمليات الاختطاف إلى جنوب السودان وشرق الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى<sup>(٤٢)</sup>. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق كوني وقادة آخرين في صفوف جيش الرب.

أما مليشيا الأنتي بالাকা فهي حركة مسيحية متطرفة ظهرت في جمهورية إفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٣، وارتكبت العديد من الجرائم والانتهاكات ضد المدنيين خاصة المسلمين. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية ICC مذكرات اعتقال بحق بعض قادتها في عام ٢٠١٨، مثل باتريك إدوارد ناجيسونا PatriceEdouard Ngaïssona<sup>(٤٣)</sup>، وألفريد يكاتوم Alfred Yekatom<sup>(٤٤)</sup>.

### الفئة الرابعة: حركات إرهابية لا ترفع شعارات دينية

تضم هذه الفئة حركات التي لا تنتمي إلى أي من الفئات الثلاث السابقة، ومن ثم فهي لا ترفع شعارات دينية، وتضم هذه الفئة حركات مثل الجبهة الديمقراطية المتحدة Allied Democratic Front (ADF) التي تقوم بعمليات إرهابية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، والجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا Democratic Front for the Liberation of Rwanda (FDLR) التي تقوم بعمليات إرهابية في شرق الكونغو الديمقراطية ورواندا، وغيرهما.

### ثانياً: العمليات الإرهابية في إفريقيا

على مدار العقدين الماضيين ازدادت العمليات الإرهابية التي شهدتها القارة الإفريقية بشكل ملحوظ، ففي عام ٢٠٠٢ كان إجمالي عدد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها إفريقيا جنوب الصحراء ككل خلال ذلك العام لا يتعدى ٩١ هجوماً، ولم يكن ضحايا تلك الهجمات يتجاوز ٣٠٩ أشخاص، بينما في عام ٢٠١٤ قامت حركة بوكو حرام بمفردها بنحو ٤٥٤ هجوماً إرهابياً نتج عنها مقتل ٦٦٦٨ شخصاً، وكان ذلك بمثابة طفرة كبيرة غير مسبوقة منذ انتهاج الحركة العمل الإرهابي، وتزامن مع تحوّل ولاءها من تنظيم القاعدة إلى داعش<sup>(٤٥)</sup>، ومن ثم جاءت نيجيريا خلال ذلك العام في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث عدد قتلى العمليات الإرهابية، بعد أن كانت في عام ٢٠٠٢ تحتل المرتبة السادسة والثلاثين<sup>(٤٦)</sup>.

كما قامت حركة الشباب المجاهدين خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٨ بتنفيذ ١٩٢٣ عملية إرهابية أدت إلى مقتل ٥٢٣٣ شخصاً. وكان عام ٢٠١٧ الأكثر دموية في الصومال، حيث شهدت البلاد خلال ذلك العام ٣٧٢ عملية إرهابية أسفرت عن مقتل ١٤٧٠ شخصاً. ورغم انخفاض عدد القتلى الصوماليين في عام ٢٠١٨ بنسبة ٥٦٪ وانخفاض عدد العمليات الإرهابية إلى ٢٨٦ عملية، إلا أن حركة الشباب كانت مسئولة بمفردها عن ٩١٪ من إجمالي ضحايا العمليات الإرهابية في الصومال خلال ذلك العام. وخلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٨ شهدت إفريقيا جنوب الصحراء حوالي ١٠٩٧٣ هجوماً إرهابياً<sup>(٤٧)</sup>.

ولم يكن شمال إفريقيا أفضل حالاً من إفريقيا جنوب الصحراء، حيث شهدت الجزائر خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠١ حتى ديسمبر ٢٠١٢ نحو ١٢٣٤ عملية إرهابية، ووقع معظم هذه العمليات (أكثر من ٧١٪ منها) خلال النصف الثاني من هذه الفترة الزمنية، حيث ازداد عدد العمليات الإرهابية من ٢٠ عملية إرهابية خلال عام ٢٠٠١ إلى ١٨٥ عملية إرهابية خلال عام



٢٠٠٩<sup>(٤٨)</sup>. وجاءت ثلاث دول من شمال إفريقيا ضمن قائمة الدول الإفريقية الخمسة التي شهدت حوالي ٦٥٪ من إجمالي الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها القارة الإفريقية خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠١٥، وهذه الدول هي: الجزائر (شهدت بمفردها ١٣٪)، ليبيا (٩٪)، ومصر (٨٪) بالإضافة إلى نيجيريا (٢٢٪)، والصومال (١٣٪). وخلال السنوات الخمس الأخيرة من تلك الفترة (أى ما بين ٢٠١٠-٢٠١٥)، ازدادت النسبة لتصل إلى ما يقرب من ٧٥٪ من إجمالي الهجمات الإرهابية، ولكن حدث تغير في القائمة تمثل في خروج الجزائر ودخول السودان، وجاءت النسب على النحو التالي: ليبيا ١٣٪، مصر ١١٪، والسودان ٦٪ بالإضافة إلى نيجيريا ٢٩٪، الصومال ١٤٪. وكانت حركة بوكو حرام والشباب مسئولتين عن حوالي ٥٠٪ (بوكو حرام ٢٧,٥٪ والشباب ١٩,٥٪) من إجمالي الهجمات الإرهابية التي شهدتها إفريقيا خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٥، وارتفعت هذه النسبة خلال السنوات الخمس الأخيرة من هذه الفترة لتصل إلى حوالي ٦١٪ (بوكو حرام ٣٦,٧٪ والشباب ٢٤,٢٪)<sup>(٤٩)</sup>.

وشهدت العمليات الإرهابية اختلافاً نوعياً من حيث طبيعة المستهدفين، حيث باتت تستهدف المواطنين المدنيين أكثر من الأجانب أو العسكريين، ففي عام ٢٠١٣ كانت أسوأ عملية إرهابية على مستوى العالم هي عملية قامت بها عناصر مسلحة تنتمي إلى بوكو حرام في منطقة بنيشايك Beni Shiek في نيجيريا في السابع عشر من سبتمبر، حيث أقاموا نقاط تفتيش غير قانونية وأطلقوا النار بشكل عشوائي على المدنيين مما أدى إلى مقتل ١٤٢ مدنياً. وكانت الحركة ذاتها قد قامت في السادس من يوليو من ذات العام بإضرار النار في إحدى المدارس في منطقة مامودو Mamudo، وأطلقت النار على التلاميذ والمدرسين الفارين من المبنى المحترق مما أدى لمقتل ٤٦ شخصاً. وفي ديسمبر من ذات العام ارتكبت ميليشيا أنتي بالাকা Anti-Balaka وحركة الشباب المجاهدين هجومين سافرين منفصلين ضد المدنيين، استهدف الهجوم الأول الذي شنته أنتي بالাকা أحد المساجد على بعد خمسة كيلومترات من بانجي عاصمة إفريقيا الوسطى وقُتل خلاله ٥٤ شخصاً، واستهدف الهجوم الثاني الذي قامت به حركة الشباب مجعاً تجارياً في نيروبي، وأسفر عن مقتل ٧٢ شخصاً وإصابة ٢٠١ آخرين<sup>(٥٠)</sup>.

ومن بين ١٩٢ عملية إرهابية نفذتها بوكو حرام خلال عام ٢٠١٦ كان هناك ١٣١ عملية موجهة ضد المدنيين الذين بلغت نسبتهم ٧٠٪ من إجمالي الضحايا خلال ذلك العام. ولم تعد الحركة تعتمد فقط على الأسلحة النارية وإنما بدأت تستخدم المتفجرات والقنابل في هجماتها، حيث ازدادت نسبتها إلى نحو ٢٤٪ و٤٤٪ من إجمالي هجماتها خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦.





على التوالي. ومن أكثر هجمات الحركة ضراوة خلال عام ٢٠١٦ الهجوم الذي استهدف قرية دالوري Dalori في نيجيريا في ٣٠ يناير وأسفر عن مقتل ٨٨ مدنيا. وتوالى استهداف المدنيين في مناطق أخرى من القارة خلال عام ٢٠١٦، ففي ٢٣ نوفمبر قامت الجبهة الوطنية لنهضة إفريقيا الوسطى FPRC، وهي إحدى الحركات المنشقة عن حركة سيليك Seika، بشن هجوم على مدينة بريا Bria أسفر عن مقتل ٨٥ مدنيا. وخلال ذلك العام جاءت نيجيريا، والصومال، والكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان ضمن قائمة أكبر عشر دول على مستوى العالم من حيث عدد ضحايا الإرهاب<sup>(٥١)</sup>.

ومن بين أسوأ عشر عمليات إرهابية -استنادا إلى معيار عدد القتلى- شهدها العالم خلال عام ٢٠٢١، كان هناك خمس عمليات وقعت في دولتي بوركينا فاسو والنيجر، وكان من بين هذه العمليات الخمس أربع عمليات استهدفت بالأساس المدنيين، حيث أسفرت عملية وقعت في مقاطعة ياغا Yagha في بوركينا فاسو في ٥ يونيو عن مقتل ١٦٠ مدنيا وجرح ٤٠ آخرين، وأسفرت عملية أخرى وقعت في منطقة تاهوا Tahoua في النيجر في ٢١ مارس عن مقتل ١٣٧ مدنيا في ثلاث هجمات متتالية، وأعلنت الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا مسئوليتها عن هذه العملية، ووقعت العملية الثالثة في بوركينا فاسو في ١٨ أغسطس وأسفرت عن مقتل ٥٩ مدنيا، وأعلنت جماعة نصره الإسلام والمسلمين مسئوليتها عن هذه العملية، ووقعت العملية الرابعة في الثاني من يناير في منطقة تيلابيري Tillaberi في النيجر وأسفرت عن مقتل ٧٠ مدنيا وجرح ١٥ آخرين، وأعلنت الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا مسئوليتها عن هذه العملية أيضا<sup>(٥٢)</sup>.

كما شهدت العمليات الإرهابية اختلافاً تكتيكياً يتمثل في اللجوء إلى استخدام التفجيرات الانتحارية، وهذا التكتيك أكثر فاعلية في تفويض ثقة المواطنين في قدرة الحكومة على حمايتهم، ويخلق أجواءً واسعة النطاق من الخوف والترجيع يمكن أن تستغلها الحركات الإرهابية فيما بعد في تعزيز أهدافها<sup>(٥٣)</sup>. ورغم أن هذا التكتيك يعتبر مستحدثاً في إفريقيا، إلا أن بوكو حرام أصبحت الأكثر استخداماً له، حيث قامت الحركة خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٨ بتنفيذ ٤٥٤ هجوماً انتحارياً، وقامت النساء بتنفيذ ما لا يقل عن ٣٢٪ من تلك التفجيرات، حيث اتبعت الحركة استراتيجية لتجنيد النساء والأطفال لاستخدامهم في تلك التفجيرات، وصارت الحركة منذ عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ مسؤولة عن ١٤٦ هجوماً انتحارياً نسائياً، أو ما يمثل ٤٨٪ من إجمالي الهجمات الانتحارية النسائية التي قامت بها ٢٦ حركة إرهابية على مستوى العالم خلال



الفترة من ١٩٨٥ حتى ٢٠١٨. وكانت التفجيرات الانتحارية النسائية التي نفذتها بوكو حرام أكثر ميلا لاستهداف الأماكن العامة والأسواق من تلك التي نفذها الذكور<sup>(٥٤)</sup>.

ويمكن القول، إن هذه الاختلافات النوعية والتكتيكية جعلت العمليات الإرهابية أكثر انتشارا في إفريقيا، فالمدنيين العزل فريسة سهلة مقارنة بالعسكريين المدججين بالسلاح أو بالأجانب الذين توفر لهم الدولة إجراءات أمنية خاصة، كما أن التفجيرات الانتحارية ليس من السهل إحباطها مقارنة بالعمليات الإرهابية التقليدية.

## المحور الثاني

### آثار ظاهرة الإرهاب على التكامل الإقليمي الإفريقي

تحتاج عملية التكامل الإقليمي الإفريقي إلى بيئة سياسية مستقرة وأوضاع أمنية هادئة ومناخ اقتصادي ملائم حتى تمضي قُدماً في مسارها الصحيح وتؤدي أكلها المرجوة. وتفرض ظاهرة الإرهاب العديد من القيود على التكامل الإقليمي الإفريقي وتسلبها الكثير من الفرص، وتضع العراقيل أمام مسيرتها من خلال التأثير سلبا على تلك الأجواء الداعمة لعملية التكامل الإقليمي.

وفيما يلي توضيح لآثار ظاهرة الإرهاب على التكامل الإقليمي الإفريقي:

#### ١ - إضعاف قوة الدولة التي تعد اللبنة الأولى لعملية التكامل الإقليمي الإفريقي

يؤدي الإرهاب إلى إضعاف قوة وهيبة الدولة التي تُعد اللبنة الأولى في عملية التكامل الإقليمي الإفريقي، ويقوّض ركائز أمنها واستقرارها ويزيد من هشاشتها، وذلك من خلال إظهار عجزها عن حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية، أو بسط نفوذها وسلطتها على بعض الأقاليم الجغرافية التي تنتشر وتنشط فيها الجماعات الإرهابية.

كما يؤدي الإرهاب إلى فرض ظروف استثنائية داخل الدول الإفريقية يتم خلالها تعثر مسيرة التحول الديمقراطي داخل الدولة وتجميد خططها التنموية وبرامجها الإصلاحية بشكل عام. ومع تنامي خطر الإرهاب وعدم قدرة الدولة على مواجهته بشكل منفرد قد تضطر إلى التعاون مع غيرها من دول الجوار التي تعاني من ذات الخطر لمجابهته، مثلما حدث في الحالات الثلاث محل الدراسة، وقد يشير ذلك إشكالية لدى البعض ويدفعهم للاعتقاد بأن الإرهاب يؤثر بشكل إيجابي على التكامل الإقليمي، ولكن ذلك غير صحيح لأن الإرهاب حتى وإن حفّز الدول على التعاون الأمني لمجابهته فإن عملية التكامل الإقليمي أكثر عمقا من مجرد التعاون الأمني،



وحتى إذا افترضنا أن هذا التعاون الأمني قد يمتد إلى ميادين أخرى فإن ذلك مرهونا ليس ببقاء الإرهاب وإنما بإحراز تقدم حقيقي ملموس في محاربتة أو القضاء عليه كليا. وبالتالي فالإرهاب ليس محفزا أو داعما لعملية التكامل الإقليمي، وإنما هو عقبة كؤد تعترض طريقها وتتسبب في ضياع الكثير من الفرص أمام الأطر التكاملية القائمة أو المستقبلية.

## ٢- تدمير البنى الأساسية والممتلكات الإفريقية إلى جانب الخسائر البشرية

تعتبر البنية الأساسية شرطاً ضرورياً ولازمًا لكي يتم تنفيذ وتشغيل المشروعات التكاملية المختلفة على أرض الواقع، ولكن العمليات الإرهابية تشكل تهديدًا حقيقيًا لهذه البنية الأساسية الهشة بطبيعة الحال في كثير من الدول الإفريقية. وقد تأثرت إفريقيا شأنها شأن باقي أرجاء العالم منذ بدء الألفية الثالثة بثلاث موجات عالمية من الإرهاب تفاقمت خلالها الآثار الاقتصادية العالمية المباشرة للإرهاب والتي تتمثل في القتلى والمصابين وتدمير الممتلكات والبنى الأساسية، حيث جاءت الموجة الأولى متمثلة في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي أسفرت عن خسائر قيمتها ٦٥ مليار دولار أمريكي، وحدثت الموجة الثانية في عام ٢٠٠٧ مع تنامي أنشطة الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة، حيث بلغت الخسائر الاقتصادية العالمية المباشرة خلال ذلك العام ٤١ مليار دولار. أما الموجة الثالثة فكانت في عام ٢٠١٤، حيث ازدادت مستويات العنف من جانب تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية مما أدى إلى ارتفاع الخسائر الاقتصادية العالمية المباشرة بشكل غير مسبوق لتصل إلى ١٠٤ مليارات دولار، وبعد هذا الارتفاع الكبير بدأت الخسائر تشهد انخفاضا تدريجيا خلال السنوات اللاحقة<sup>(٥٥)</sup>.

وتكبدت إفريقيا خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات والبنى الأساسية، حيث تشير التقديرات إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء قد شهدت خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٨ مقتل نحو ٤٥١٠٢ شخص من جراء العمليات الإرهابية، وبالتالي حلت في المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA ومنطقة جنوب آسيا، وقد شكلت المناطق الثلاث معا حوالي ٩٣٪ من إجمالي قتلى الإرهاب على مستوى العالم خلال هذه الفترة. وكانت العمليات الإرهابية في إفريقيا جنوب الصحراء هي الأشد فتكًا وضراوة على مستوى العالم، حيث أسفرت في المتوسط عن ٤,١ قتيل لكل هجوم. ويشكل عدد القتلى نسبة كبيرة من التكلفة الاقتصادية المباشرة للإرهاب على مستوى العالم، حيث بلغت هذه النسبة في عام ٢٠١٨ نحو ٥٨,١٪<sup>(٥٦)</sup>.



وفي عام ٢٠١٨ جاءت ست دول إفريقية ضمن قائمة أكبر عشر دول على مستوى العالم من حيث التكلفة الاقتصادية المباشرة للإرهاب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GDP، حيث حلت نيجيريا في المرتبة الثالثة بنسبة ٢,٧٪، وجمهورية إفريقيا الوسطى في المرتبة الرابعة بنسبة ١,٦٪، ومالي في المرتبة السادسة بنسبة ١,٤٪، وليبيا في المرتبة السابعة بنسبة ١,٢٪، والصومال في المرتبة الثامنة بنسبة ١,١٪، وجنوب السودان في المرتبة التاسعة بنسبة ٠,٨٪. وخلال ذلك العام تصدرت إفريقيا جنوب الصحراء كافة المناطق على مستوى العالم من حيث حجم الآثار الاقتصادية المباشرة للإرهاب، حيث تكبدت المنطقة ١٢,١ مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل ٣٧٪ من إجمالي الآثار الاقتصادية المباشرة للإرهاب على مستوى العالم، وجاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المرتبة الثانية بتكلفة قدرها ١١,٩ مليار دولار، أو ما يعادل ٣٦٪ من التكلفة الاقتصادية العالمية المباشرة للإرهاب<sup>(٥٧)</sup>.

ورغم تراجع الآثار الاقتصادية المباشرة للإرهاب على مستوى العالم خلال عام ٢٠١٩ إلى ٢٦,٤ مليار دولار، إلا أنها على النقيض من ذلك ارتفعت في إفريقيا جنوب الصحراء لتصل إلى ١٢,٥ مليار دولار، أو ما يفوق ٤٧٪ من إجمالي الآثار الاقتصادية العالمية للإرهاب خلال ذلك العام. وعلى مستوى إفريقيا ككل بلغت الآثار الاقتصادية المباشرة للإرهاب خلال ذات العام ١٣ مليار دولار أو ما يعادل ٤٩,٢٪ من إجمالي الآثار الاقتصادية العالمية، وبالتالي فقد ارتفعت هذه النسبة بنحو تسعة أضعاف منذ عام ٢٠٠٧. ووفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن إجمالي الآثار التي تكبدتها إفريقيا من جراء الإرهاب على مدار العقد الماضي تُقدر بنحو ١٧١,٧ مليار دولار<sup>(٥٨)</sup>.

### ٣- نهب ثروات الدول وتهديد الاستقرار الإقليمي وممارسة الأنشطة الإجرامية

مع اختراق الجماعات الإرهابية للحدود وتوسيع نشاطها وعملياتها في أكثر من دولة من دول الجوار، ومبايعتها لحركات إرهابية دولية مثل القاعدة وداعش، وانضمام بعض المقاتلين الأجانب لصفوفها، صارت أكثر خطورةً وتهديداً للاستقرار والأمن الإقليمي، لاسيما مع لجوء بعضها إلى أنماط متنوعة من الأنشطة الإجرامية لتوفير مصادر تمويل لأنشطتها الإرهابية. حيث لجأت بعض الجماعات الإرهابية إلى القيام بعمليات اختطاف وقرصنة واتجار غير مشروع بالبشر والمخدرات والمركبات والسلع المهربة، فوفقا لتقارير استخباراتية فإن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أقام روابط مع عصابات من أمريكا اللاتينية لتهريب المخدرات في مقابل السلاح، ففي مقابل الحصول على السلاح تقوم شبكات التهريب التابعة للإرهابيين بتهريب



المخدرات إلى أوروبا عبر منطقة الساحل الإفريقي، وقد ساعدها على ذلك المساحات الشاسعة من الحدود غير الخاضعة للمراقبة، وبالتالي نفذت الحركات الإرهابية عملياتها الإجرامية مع الإفلات من العقاب، وأثر ذلك سلباً على الاستقرار الإقليمي في المنطقة ككل<sup>(٥٩)</sup>.

وكذلك قام جيش الرب للمقاومة باتخاذ منطقة كافيا كنجي Kafia Kingi، وهي منطقة نائية على الحدود بين السودان وجنوب السودان وإفريقيا الوسطى، كملاذ آمن ومركز لتجارته غير المشروعة في العاج الذي يتم نهبه من جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يشكل الذهب والألماس جزءاً مهماً من تجارة جيش الرب غير المشروعة التي تُمكنه من إعادة الإمداد دون مهاجمة المدنيين<sup>(٦٠)</sup>. وكذلك تُموّل حركة الشباب عملياتها من خلال وسائل متنوعة من بينها تجارة الفحم غير المشروعة والضرائب التي تفرضها على الشركات التي تعمل في المناطق التي تسيطر عليها الحركة، وعائدات عمليات القرصنة التي تقوم بها في خليج عدن والمحيط الهندي بالقرب من السواحل الصومالية، كما تلعب الحركة دور الوسيط في تجارة العاج غير المشروعة من خلال استخدام شبكاتها الإقليمية لتهرب العاج إلى بعض الدول الآسيوية<sup>(٦١)</sup>.

كما يقوم العديد من الحركات مثل بوكو حرام وأنصارو وحركة التوحيد والجهاد وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وغيرها بعمليات اختطاف مقابل فدية، وحققت هذه العمليات أكثر من ١٨٠ مليون دولار في أقل من عشر سنوات، وإلى جانب الحصول على الفدية طالب الإرهابيون بالإفراج عن إرهابيين مسجونين كشرط للإفراج عن الرهائن. وخلال عام ٢٠١٣ شهدت إفريقيا أكثر من ٣٥٪ من إجمالي عمليات الاختطاف مقابل فدية على مستوى العالم. وتطورت هذه الجريمة في منطقة الساحل لتصبح صناعة متكاملة تضم في القلب التنظيم الإرهابي الذي يتفاعل مع سلسلة من الوسطاء والمقاولين والمقاولين من الباطن والجواسيس والمخبرين والجماعات الإجرامية ورجال القبائل المحليين والمتعاطفين والعملاء. وقد أدت الأزمة الليبية إلى تفاقم الأوضاع الأمنية غير المستقرة بالفعل في منطقة الساحل، حيث تم تهريب كميات هائلة من الأسلحة والذخائر من المخزونات الليبية إلى المنطقة، بما في ذلك أسلحة متطورة مثل الصواريخ أرض جو وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف MANPADs، وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في تعزيز قدرات الجماعات الإرهابية، وانعكس ذلك على سبيل المثال في الهجمات المروعة التي استهدفت مشروع الغاز في منطقة عين أمناس الجزائرية والهجوم المزدوج في أرليت وأغادير في النيجر<sup>(٦٢)</sup>.



#### ٤- خلق مناخ غير جاذب للاستثمارات وهروب أو توقف الاستثمارات القائمة بالفعل

تؤدي التهديدات والعمليات الإرهابية إلى خلق مناخ غير جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث تتحول الاستثمارات بعيدا عن الدول الإفريقية التي توجد بها معدلات عالية للأنشطة الإرهابية<sup>(٦٣)</sup>، ففي نيجيريا على سبيل المثال أدت العمليات الإرهابية التي قامت بها بوكو حرام خلال عام ٢٠١٠ إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Inflows على البلاد بنحو ٣٠٪ عن العام السابق، وانخفضت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد من ٥٪ في عام ٢٠٠٩ إلى أقل من ٢٪ في عام ٢٠١٠ وسجلت ما يقرب من ١٪ في عام ٢٠١٣<sup>(٦٤)</sup>.

وخلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠ ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول الإفريقية الأكثر عرضة للتهديدات الإرهابية في تراجع ملحوظ أو ذات قيمة ضئيلة للغاية (انظر الجدول رقم ١)، حيث تراجعت تلك التدفقات في نيجيريا لتصل إلى ٢٣٨٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ بعدما كانت في عام ٢٠١٢ نحو ٧١٢٧ مليون دولار، وكذلك الحال في السودان التي تراجعت من ٢٣١١ مليون دولار إلى ٧١٧ مليون دولار، وظل حجم تلك التدفقات على جمهورية إفريقيا الوسطى ضئيلا للغاية، بينما سجلت جنوب السودان قيما سلبية، وشهدت مالي والنيجر والكونغو الديمقراطية تراجعا ملحوظا<sup>(٦٥)</sup>.

وقد تؤدي الهجمات الإرهابية إلى توقف بعض الاستثمارات القائمة بالفعل، ففي مقاطعة كابو ديلجادو Cabo Delgado الواقعة في شمال شرق موزمبيق على الحدود مع تنزانيا أدت الهجمات الإرهابية التي شهدتها المقاطعة منذ أكتوبر ٢٠١٧ وحتى مايو ٢٠١٨، إلى توقف عمل شركات الطاقة متعددة الجنسيات التي كانت بصدد بدء استخدام احتياطي الغاز الطبيعي المسال الضخمة في المقاطعة، وتزايدت المخاوف من أن تؤثر الأعمال الإرهابية وأعمال العنف على استغلال هذا المورد المهم الذي تُقدر قيمته بنحو ٣٠ مليار دولار، ويُعد أمل موزمبيق الكبير لمواجهة الفقر. وقد جاءت استجابة الحكومة لهذه الهجمات الإرهابية في شكل قمع عشوائي واعتقالات للعديد من أنصار جماعة أهل السنة والجماعة وإغلاق المساجد والمدارس الدينية، وهذه الاستجابة جعلت البعض يتخوف من أن تسلك الجماعة نفس الطريق الذي سلكته بوكو حرام<sup>(٦٦)</sup>.



## جدول رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض الدول الإفريقية الأكثر عرضة للتهديدات الإرهابية خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠

| تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار |      |      |      |      |      |      |      |      | الدولة              |
|---|------|------|------|------|------|------|------|------|---------------------|
| ٢٠٢٠  | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ |                     |
| ٢٣٨٥  | ٢٣٠٥ | ٧٧٥  | ٣٥٠٣ | ٤٤٤٩ | ٣٠٦٣ | ٤٦٩٤ | ٥٦٠٨ | ٧١٢٧ | نيجيريا             |
| ٣٦٧   | ٧١٧  | ٤٦٦  | ٣٣٤  | ٣٠١  | ٥٢٩  | ٨٢٢  | ٧١٩  | ٨٤١  | النيجر              |
| ٣٠٨   | ٧٢١  | ٤٦٧  | ٢٦٦  | ٣٥٦  | ٢٧٥  | ١٤٤  | ٣٠٨  | ٣٩٨  | مالي                |
| ٤٨٨   | ١٠٢٧ | ٧٦٢  | ٦٧٢  | ٦٦٤  | ٦٢٧  | ٧٢٧  | ٥٦٧  | ٧٣٩  | الكاميرون           |
| ٣٥  | ٢٦   | ١٨   | ١٧   | ٧    | ٣    | ٣    | ٢    | ٧٠   | إفريقيا الوسطى      |
| ١٦٤٧  | ١٤٨٨ | ١٦١٧ | ١٣٤٠ | ١٢٠٥ | ١٦٧٤ | ١٨٤٣ | ٢٠٩٨ | ٣٣١٢ | الكونغو الديمقراطية |
| ٧١٧   | ٨٢٥  | ١١٣٦ | ١٠٦٥ | ١٠٦٤ | ١٧٢٨ | ١٢٥١ | ١٦٨٨ | ٢٣١١ | السودان             |
| ١٨  | ٢٣٢- | ٦٠   | ٨٠   | ١٧-  | ٧١-  | ٤٤   | ٧٩٣- | ١٦١  | جنوب السودان        |
| -   | -    | -    | -    | -    | -    | -    | ٧٠٢  | ١٤٢٥ | ليبيا               |
| ٤٦٤   | ٤٤٧  | ٤٠٨  | ٣٨٤  | ٣٣٤  | ٣٠٣  | ٢٦١  | ٢٥٨  | ١٠٧  | الصومال             |

Source: Period 2012-2017 from: United Nations Conference on Trade and Development (2018), **World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies** (New York: United Nations), pp. 184-185; Period 2018-2020 from: UNCTAD (2021), **World Investment Report 2021: Investing in Sustainable Recovery** (New York, United Nations), pp. 248-249, 253.

## ٥- سوء تخصيص الموارد من خلال زيادة الإنفاق العسكري والأمني

مع تنامي خطر الإرهاب، لجأت بعض الدول الإفريقية إلى زيادة انفاقها العسكري والأمني، وتفاوت حجم هذا الإنفاق بحسب مدى خطورة التهديدات والحركات الإرهابية وإمكانيات وقدرات الدول الإفريقية. وتعد تلك الأموال بمثابة فرص ضائعة - لاسيما إذا كانت هناك مبالغة في تقدير حجم المخاطر والإنفاق - لأنه كان من الممكن استخدامها في الإنفاق على مشروعات تنموية وتكاملية أو على قطاعات مهمة مثل الصحة والتعليم. ولا يؤدي الإنفاق العسكري بالضرورة إلى تحسن الأوضاع الأمنية، وله آثار محتملة على الصراعات الداخلية، وقد يؤدي إلى فقدان الثقة بين الدول المجاورة ولجوءها للتسلح المضاد ومن ثم التأثير سلبا على الاستقرار الإقليمي<sup>(٦٧)</sup>.

وتزامنا مع تنامي خطر الإرهاب ازداد الإنفاق العسكري والأمني في القارة الإفريقية، ووصل حجم الإنفاق العسكري في إفريقيا ذروته في عام ٢٠١٤ (انظر الجدول رقم ٢). وعلى عكس



الاتجاه العام الذي ساد لتخفيض الإنفاق العسكري الإفريقي ككل بعد ذروة عام ٢٠١٤، ظلت بعض الدول الإفريقية في مناطق تعاني بشدة من الإرهاب، مثل منطقتي الساحل والقرن الإفريقي، تواصل زيادة انفاقها العسكري بشكل مطرد، مثل مالي، النيجر، موريتانيا، الكاميرون، كينيا، رواندا، إثيوبيا وتنزانيا<sup>(٦٨)</sup>.

## جدول رقم (٢)

### حجم الإنفاق العسكري الإفريقي خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٨ بالمليار دولار أمريكي

| إفريقيا ككل | إفريقيا جنوب الصحراء** | شمال إفريقيا * | السنوات<br>بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧ |
|-------------|------------------------|----------------|---------------------------------------|
| ١٩,٩        | ١٤,٨                   | ٥,١            | ٢٠٠٠                                  |
| ١٩,٣        | ١٣                     | ٦,٣            | ٢٠٠١                                  |
| ٢١,٦        | ١٥                     | ٦,٥            | ٢٠٠٢                                  |
| ٢٠,٧        | ١٣,٧                   | ٦,٩            | ٢٠٠٣                                  |
| ٢٤,٦        | ١٦,٩                   | ٧,٧            | ٢٠٠٤                                  |
| ٢٥,٣        | ١٧,٣                   | ٧,٩            | ٢٠٠٥                                  |
| ٢٧,٥        | ١٩,٧                   | ٧,٨            | ٢٠٠٦                                  |
| ٢٩,٣        | ٢٠,٩                   | ٨,٤            | ٢٠٠٧                                  |
| ٣٤,٥        | ٢٤,٤                   | ١٠,١           | ٢٠٠٨                                  |
| ٣٥,٩        | ٢٤,٤                   | ١١,٥           | ٢٠٠٩                                  |
| ٣٧,٦        | ٢٥                     | ١٢,٧           | ٢٠١٠                                  |
| ٤٠,٦        | ٢٤,٨                   | ١٥,٨           | ٢٠١١                                  |
| ٤١,٥        | ٢٤,٣                   | ١٧,١           | ٢٠١٢                                  |
| ٤٥,٧        | ٢٥,٨                   | ١٩,٩           | ٢٠١٣                                  |
| ٤٦,٩        | ٢٦,١                   | ٢٠,٨           | ٢٠١٤                                  |
| ٤٣,٨        | ٢٢,٥                   | ٢١,٢           | ٢٠١٥                                  |
| ٤٢,٩        | ٢١,٥                   | ٢١,٤           | ٢٠١٦                                  |
| ٤٢,٧        | ٢١,٧                   | ٢١,١           | ٢٠١٧                                  |
| ٣٩,٢        | ١٩,٣                   | ١٩,٩           | ٢٠١٨                                  |

\* البيانات المتعلقة بشمال إفريقيا تقتصر على بيانات أربع دول فقط هي ليبيا، تونس، الجزائر المغرب، بينما وضعت مصر ضمن منطقة الشرق الأوسط، وأنفقت في المتوسط ٣,٣ مليار دولار سنويا خلال تلك الفترة.

\*\* لا تشمل على بيانات لدولتي جزر القمر وساو تومي وبرنسيب لقلة إنفاقهما العسكري.

Source: Stockholm International Peace Research Institute (2019), **Military Expenditure by Region in Constant US dollars, 1988-2018** (Stockholm: SIPRI, April), pp. 2-3. (Accessed on 22 April 2020), <http://alturl.com/em94u>





حيث ازداد الإنفاق العسكري في مالي خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧ بمقدار ١٥٢٪، وبالتالي صارت صاحبة أكبر معدل زيادة في إفريقيا جنوب الصحراء خلال هذه الفترة، كما ازداد في النيجر بمقدار ٦١٪، وفي السنغال بمقدار ٤٧٪<sup>(٦٩)</sup>. وفي عام ٢٠١٨ شهد الإنفاق العسكري في بوركينا فاسو ازديادا ملحوظا بنسبة ٥٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٧ ليصل إلى ٣١٢ مليون دولار، وكانت هذه أكبر نسبة زيادة على مستوى العالم خلال ذلك العام، كما ازداد في زيمبابوي بنسبة ١٩٪ ليصل إلى ٤٢٠ مليون دولار، وازداد للمرة الأولى منذ ست سنوات في نيجيريا (ثاني أكبر دولة في إفريقيا جنوب الصحراء من حيث حجم الإنفاق العسكري بعد جنوب إفريقيا) بنسبة ١٨٪ ليصل إلى ٢٠٤٣ مليون دولار، وازداد في أوغندا بنسبة ١٧٪ ليصل إلى ٤٠٨ مليون دولار. ورغم أن حجم الإنفاق العسكري لدول شمال إفريقيا (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب) سجل تراجعاً في عام ٢٠١٨ مقداره ٥,٥٪ عن العام السابق، إلا أنه ظل يفوق ما كان عليه في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٧٤٪، وتجاوز للمرة الأولى الإنفاق العسكري لدول إفريقيا جنوب الصحراء ككل، وقد أنفقت الجزائر بمفردها ٩,٦ مليار دولار لتصبح أكبر دولة في قارة إفريقيا من حيث حجم الإنفاق العسكري خلال ذلك العام. وبلغت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي GDP الإفريقي، أو ما يُطلق عليه العبء العسكري Military Burden، خلال عام ٢٠١٨ نحو ١,٧٪ في المتوسط، وبذلك تخطت إفريقيا الأمريكتين ١,٤٪ وأوروبا ١,٦٪، وتفاوتت هذه النسبة من دولة إفريقية لأخرى، وبلغت أقصاها في الجزائر التي سجلت ٥,٣٪ واحتلت المرتبة الثالثة (بعد السعودية وعمان) ضمن قائمة أكبر عشر دول على مستوى العالم من حيث العبء العسكري<sup>(٧٠)</sup>.

وظل العبء العسكري مرتفعا في الدول الإفريقية التي تعاني من خطر الإرهاب مقارنة بباقي دول القارة، فخلال عام ٢٠١٩ كان هذا العبء في الجزائر ٦٪، والمغرب ٣,١٪، وبوركينا فاسو ٢,٤٪، وموريتانيا ٢,٨٪، ومالي ٢,٧٪، وتشاد ٢,٢٪، وأوغندا ٢,١٪، وجنوب السودان ٣,٤٪، النيجر ١,٨٪، السودان ١,٦٪، وإفريقيا الوسطى ١,٥٪، الكاميرون ١,١٪، ومصر ١,٢٪<sup>(٧١)</sup>. وخلال عام ٢٠٢٠ واصل العبء العسكري الارتفاع في بعض الدول سالفة الذكر، حيث وصل في الجزائر ٦,٧٪، والمغرب ٤,٣٪، وبوركينا فاسو ٢,٧٪، وتشاد ٣,١٪، ومالي ٣,٣٪، وأوغندا ٢,٦٪، وإفريقيا الوسطى ١,٩٪<sup>(٧٢)</sup>.

واحتل الإنفاق العسكري نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي العام في كثير من الدول الإفريقية، لاسيما التي تعاني من خطر الإرهاب، حيث بلغت هذه النسبة في عام ٢٠١٨ في



تشاد ١٤,٦٪، ومالي ١٤,٣٪، والجزائر ١٣,٨٪، وموريتانيا ١١,٢٪، والمغرب ١٠,٥٪، والكونغو ١٠,٤٪، وغينيا ٩,٩، والنيجر ٩,٥٪، وأنجولا ٩,٤٪، والجابون ٩,٢٪، والسنغال وناميبيا ٨,٨٪، وبوروندي وإفريقيا الوسطى ٨,٤٪، وبوركينا فاسو ٨٪، في حين كانت هذه النسبة في عموم إفريقيا جنوب الصحراء خلال ذلك العام ٤,٦٪ في المتوسط<sup>(٧٣)</sup>. وفي عام ٢٠٢٠ بلغت هذه النسبة في الجزائر ١٧٪، وتشاد ١٥,٦٪، وأوغندا ١٣,١٪، وموريتانيا ١٢,٥٪، والكونغو والمغرب ١٢,٢٪، وبوركينا فاسو ٨,٥٪، والسودان ٨,٣٪، وفي جنوب السودان ٨,١٪<sup>(٧٤)</sup>.

وإلى جانب الإنفاق العسكري، يتم أيضا في بعض الدول الإفريقية إبرام صفقات ذات طابع أممي تُثار حولها الشكوك، فعلى سبيل المثال تزامنا مع تصاعد الهجمات الإرهابية في شمال شرق موزمبيق تم إبرام عقد بقيمة ٧٥٠ مليون دولار مع ائتلاف أممي خاص لتأمين حقول الغاز، ويضم هذا الائتلاف إريك برنس Erik Prince مؤسس إحدى الشركات الأمنية العسكرية الأمريكية الشهيرة بالإضافة إلى شركة أخرى موزمبيقية على علاقة بالمخابرات الحكومية<sup>(٧٥)</sup>.

## ٦- زيادة تفاقم أزمة التمويل التي تعاني منها معظم الدول الإفريقية والقارة ككل

اضطرت الدول الإفريقية إلى تخصيص جزء من ميزانيتها لصالح جهود مكافحة الإرهاب مما أدى إلى تفاقم أزمة التمويل التي تعاني منها معظم الدول الإفريقية، حيث يعتبر التمويل بالنسبة للعديد من البلدان الإفريقية التحدي الأكبر على الإطلاق لتنفيذ برنامجين إنمائيين مهمين هما: أهداف التنمية المستدامة (التي تشكل جوهر أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة) وأجندة ٢٠٦٣، ووفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ستحتاج القارة إلى زيادة إضافية مقدارها ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً خلال السنوات العشر القادمة لسد فجوة التمويل وتحقيق الأهداف المنشودة<sup>(٧٦)</sup>. وفي جلسة عقدها مجلس الأمن الدولي في الثامن من يناير ٢٠٢٠ لمناقشة سبل توطيد السلام في غرب إفريقيا، أكد مندوب النيجر أن الالتزامات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل تتراوح ما بين ١٥٪ إلى ٣٠٪ من ميزانية كل دولة. كما اعتمدت الإيكواس خطة العمل ذات الأولوية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ التي تهدف إلى القضاء على الإرهاب بحزمة تمويل قدرها ٢,٣ مليار دولار، على أن يتم توفير مليار دولار من هذه الحزمة من الموارد الداخلية<sup>(٧٧)</sup>.

وكانت نيجيريا قد التزمت خلال عام ٢٠١٧ بتقديم مليار دولار لمحاربة الإرهاب، وتُقدر الميزانية السنوية الأولية لقوة المهام الإقليمية المشتركة متعددة الجنسيات لمكافحة بوكو حرام بنحو ٧٠٠ مليون دولار، كما تُقدر ميزانية بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (التي تحارب



حركة الشباب المجاهدين) في المتوسط منذ عام ٢٠١٤ بحوالي مليار دولار سنويا، وتُقدر الميزانية السنوية لقوة مجموعة الخمس لدول الساحل بنحو ٥٠٠ مليون دولار. وفي مقابل كل تلك الأموال المطلوبة فإن الميزانية المتوقعة لصندوق السلام التابع للاتحاد الإفريقي لعام ٢٠٢١ لا تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار، مع الأخذ في الاعتبار أن نطاق عمل الصندوق لا يقتصر على محاربة الإرهاب وإنما يشمل أمور أخرى عديدة، وهذه الفجوة المالية الكبيرة تحد من قدرة الاتحاد الإفريقي على مواصلة إنشاء واستدامة عمليات مكافحة الإرهاب<sup>(٧٨)</sup>.

#### ٧- تفاقم ظاهرة النزوح واللجوء القسري

تفرض ظاهرة الإرهاب مزيداً من الضغوط على الدول والأقاليم الإفريقية من خلال دورها السلبي في تفاقم ظاهرة النزوح واللجوء القسري للمواطنين، فمع تزايد مخاوف ومخاطر التعرض للهجمات الإرهابية يضطر العديد من السكان إلى الفرار لمناطق أخرى أكثر أمناً، سواء داخل الدولة أو حتى خارجها، وبالتالي شهد كثير من الدول الأكثر عرضة للتهديدات الإرهابية ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد النازحين واللاجئين، مما ألقى مزيداً من الأعباء عليها وعلى كاهل الدول المجاورة لها. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن حركة بوكو حرام تسببت في نزوح أكثر من ثلاثة ملايين نسمة في منطقة حوض بحيرة تشاد، من بينها ٢,١ مليون نازح في نيجيريا بمفردها، كما تسببت حتى نهاية يوليو ٢٠٢١ في فرار ٣٢٢ ألف لاجئ من نيجيريا إلى دول الجوار الثلاث النيجر والكاميرون وتشاد<sup>(٧٩)</sup>.

ومن خلال الآثار سالفه الذكر، والتي اقتضت أغراض البحث تناولها من زاوية الإرهاب فقط رغم أن بعضها أكثر تشعباً، يتضح أن ظاهرة الإرهاب تؤثر سلباً على عملية التكامل الإقليمي الإفريقي، بدءاً من تدمير مقومات اللبنة البنائية الأولى لعملية التكامل الإقليمي، ووصولاً إلى تهديد الاستقرار الإقليمي وخلق مناخ غير ملائم للعملية التكاملية القائمة وغير مشجع على إنشاء أطر تكاملية جديدة في القارة الإفريقية.

وانطلاقاً من تلك الآثار التي تفرضها ظاهرة الإرهاب على عملية التكامل الإقليمي الإفريقي، تحاول الدراسة فيما يلي إلقاء الضوء على الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب، لاسيما جهود الدول الأكثر تأثراً بالإرهاب، حيث قامت تلك الدول بإنشاء ترتيبات عسكرية إقليمية مهمتها الأساسية مكافحة الإرهاب.

### المحور الثالث

#### الترتيبات العسكرية الإقليمية الإفريقية لمجابهة الإرهاب

بدأت الجهود الإفريقية الجماعية لمجابهة آفة الإرهاب منذ وقت طويل، ففي مطلع يوليو ١٩٩٢ تبنت القمة الثامنة والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، التي عُقدت في العاصمة السنغالية داكار، قرارًا يدعو الدول الأعضاء لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها لمكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف. كما تبنت القمة الثلاثين التي عُقدت في تونس في يونيو ١٩٩٤ إعلانًا حول قواعد السلوك للعلاقات الإفريقية، أكد رفض جميع أشكال التمييز والظلم والتطرف والإرهاب، وأدان بشكل قاطع جميع الأعمال والممارسات والأساليب الإرهابية الإجرامية، وأكد التزام الدول بالامتناع عن تنظيم وتيسير وتمويل وتشجيع أو حتى التسامح مع الأنشطة الإرهابية، إلى جانب اتخاذ الإجراءات العملية لمنع استخدامها كمعسكرات ومراكز تدريب للحركات الإرهابية أو كملادات للتخطيط للأنشطة الإرهابية. وتوجت تلك الجهود في الجزائر في يوليو ١٩٩٩ بتبني منظمة الوحدة الإفريقية اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب التي دخلت حيز النفاذ في ٦ ديسمبر ٢٠٠٢.<sup>(٨٠)</sup>

وقد ألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء بمراجعة قوانينها الوطنية وتجريم الأفعال الإرهابية وتطبيق عقوبات مناسبة عليها، وإعطاء أولوية للتوقيع والتصديق على القوانين الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وإخطار الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية (رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي حاليًا) بالتدابير التشريعية التي اتخذتها الدول والعقوبات التي فرضتها على الأعمال الإرهابية في غضون عام من التصديق على الاتفاقية. كما تضمنت الاتفاقية مجالات التعاون بين الدول الأعضاء لمنع الأعمال الإرهابية ومكافحتها، من خلال تعزيز تبادل المعلومات والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالتحقيقات والقبض على الإرهابيين وتبادل الدراسات والبحوث والدعم التقني، وكذلك أمور تتعلق بتسليم المتورطين في أعمال إرهابية.<sup>(٨١)</sup>

وبعد تفعيل الاتحاد الإفريقي أكد بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في مادته الثالثة فقرة (د) أن من بين الأهداف الستة التي أنشئ المجلس من أجلها تنسيق الجهود القارية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله والوقاية منه<sup>(٨٢)</sup>. وعقد الاتحاد الإفريقي اجتماعين حكوميين رفيعي المستوى في الجزائر حول منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، عُقد الاجتماع الأول في الفترة من ١١ إلى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٢، وجرى خلاله اعتماد خطة عمل الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا (The Plan of Action (PoA)، التي

أكدت على أهمية العمل المشترك والتنسيق والتعاون في مكافحة الإرهاب في القارة، واشتملت على أحكام محددة تتعلق بالشرطة ومراقبة الحدود والتدابير القضائية والتشريعية ووقف تمويل الإرهاب وتبادل المعلومات والتنسيق على المستويات الإقليمية والقارية والدولية. وعُقد الاجتماع الثاني خلال يومي ١٣ و ١٤ أكتوبر ٢٠٠٤، وشجع الجهود التي بذلتها مفوضية الاتحاد الإفريقي لإعداد بروتوكول إضافي لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب تم اعتماده خلال القمة العادية الثالثة للاتحاد الإفريقي التي عُقدت في أديس أبابا في الفترة من ٦-٨ يوليو ٢٠٠٤ (ودخل حيز النفاذ في ٢٦ فبراير ٢٠١٤)، وبموجبه تلتزم الدول الأطراف بالتنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية واتخاذ عدد من الخطوات الأخرى، بما في ذلك التعاون بشأن وقف تمويل الإرهاب، وتقديم تقارير سنوية أو على فترات منتظمة يحددها المجلس عن التدابير المتخذة لمكافحة ومنع الإرهاب<sup>(٨٣)</sup>.

وتنفيذا لخطة العمل PoA، تم إنشاء المركز الإفريقي لبحوث ودراسات الإرهاب ACSRT في عام ٢٠٠٤ ليكون بمثابة جهاز لإجراء البحوث والدراسات والتحليلات حول الإرهاب والجماعات الإرهابية، وتقديم وتطوير برامج تدريبية للدول الأعضاء. ومن خلال شبكته المكونة من ٤٧ نقطة اتصال وطنية و ٧ نقاط اتصال إقليمية، فضلا عن تعاونه الوثيق مع لجنة الاستخبارات وخدمات الأمن في إفريقيا CISSA ووحدة الاندماج والاتصال UFL في الساحل والصحراء، أقام المركز منبرا للتفاعل والنقاش والتعاون حول مكافحة الإرهاب بين الدول الأعضاء والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وسعى لتعزيز القدرات الفنية والعلمية والعملية للدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب من خلال برامج تدريبية وحلقات دراسية. وفي ٧ أكتوبر ٢٠١٠ قام رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بتعيين السفير فرانسيسكو ماديرا Francisco Madeira ممثلاً خاصاً مسؤولاً عن التعاون في مكافحة الإرهاب وفي الوقت نفسه رئيساً للمركز الإفريقي لبحوث ودراسات الإرهاب. وخلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ قام المركز ACSRT بإيفاد بعثات تقييم لعدة دول إفريقية لتقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠٠٢ وقرارات الاتحاد والقرارات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب<sup>(٨٤)</sup>.

وفي ٢٢ نوفمبر ٢٠١٠ تقرر إنشاء لجنة فرعية لمكافحة الإرهاب داخل مجلس السلم والأمن الإفريقي PSC، على أن تتكون من خمسة أعضاء من المجلس تمثل الأقاليم المختلفة للقارة الإفريقية، وذلك لضمان تنفيذ قرارات الاتحاد الإفريقي والقرارات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وإعداد ونشر قائمة بالأشخاص والمجموعات والكيانات الضالعة في أعمال إرهابية ومراجعتها بشكل منتظم<sup>(٨٥)</sup>. ولكن لم يتم تفعيل هذه اللجنة إلا في يوليو ٢٠١٤، حيث انتخب

المجلس لعضويتها الجزائر (رئيس اللجنة)، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا، ونيجيريا وجنوب إفريقيا. كما قرر الاتحاد الإفريقي في يوليو ٢٠١٦ إنشاء صندوق خاص للاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إفريقيا<sup>(٨٦)</sup>، كما كلف الاتحاد الإفريقي في فبراير ٢٠٢٠ مجلس السلم والأمن ببحث كافة الجوانب المتعلقة بإنشاء وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب داخل القوة الإفريقية الجاهزة<sup>(٨٧)</sup>.

ورغم هذه الجهود الجماعية سألقة الذكر، إلا أن تباطؤ التفعيل الكامل لبنية السلم والأمن الإفريقي بمكوناتها المختلفة إلى جانب التحديات الإجرائية واللوجستية العديدة، انعكس سلبا على الإستجابة الإفريقية الجماعية للتهديدات الإرهابية، لاسيما على الصعيد العسكري، ومن ثم لجأت الدول الإفريقية الأكثر تضرراً من الإرهاب إلى تشكيل ترتيبات عسكرية إقليمية خاصة لمحاربة الجماعات الإرهابية التي تهدد أمنها، وفي هذا الإطار تم تشكيل ثلاثة ترتيبات هي: قوة المهام العسكرية لمواجهة جيش الرب للمقاومة، وقوة المهام المشتركة متعددة الجنسيات لمكافحة بوكو حرام، وقوة مجموعة دول الساحل الخمس المشتركة لمواجهة الإرهاب. وتتميز هذه الحالات الثلاث بأنها أنشئت خصيصا لمجابهة الإرهاب، وأنها وقعت كليا على عاتق الدول التي أخذت زمام المبادرة لإنشاءها، وأنها لم تكن خاضعة كليا للاتحاد الإفريقي، ولم تكن جزءاً من آليات الأمن الجماعي الإفريقي، ومن ثم فإنها تُعد نمطاً جديداً يختلف عن عمليات الاتحاد الإفريقي الأخرى.

وإذا أردنا تصنيف هذه الحالات الثلاث ضمن الإطار الأوسع للعمليات التي قادها الأفرقة African-led Operations بشكل عام والتي غلب عليها الطابع الأمني، نجد أنها مختلفة عن عمليات حفظ السلم التقليدية Traditional Peacekeeping التي تنطوي على مراقبة وتنفيذ اتفاق سلام تم التوصل إليه (مثلما حدث في بوروندي خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤)، وكذلك نجدها مختلفة عن عمليات فرض السلم Peace Enforcement التي تهدف إلى استخدام القوة العسكرية لضمان وقف إطلاق النار أو خلق أجواء أمنية في منطقة معينة أو إعادة تأسيس الحكم الشرعي (مثلما حدث في جزر القمر خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٨، وجمهورية إفريقيا الوسطى خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٤، وجامبيا خلال ٢٠١٧)، ونجدها مختلفة عن عمليات حماية المدنيين التي يكون تفويضها المحدد هو توفير الحماية للسكان المدنيين (مثلما حدث في دارفور منذ عام ٢٠٠٤)، ومن ثم فهي أقرب ما تكون إلى فئة عمليات مكافحة التمرد Counterinsurgency، والتي ينصب التركيز فيها على إضعاف أو هزيمة جماعة محددة<sup>(٨٨)</sup>.



وفيما يلي توضيح للحالات الثلاث والدور الذي لعبته في مواجهة الحركات والجماعات الإرهابية:

### أولاً: قوة المهام الإقليمية لمواجهة جيش الرب للمقاومة **Regional Task Force Against LRA**

في أعقاب انهيار مفاوضات سلام جرت بوساطة من حكومة جنوب السودان بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة (LRA) بقيادة جوزيف كوني، أطلقت أوغندا في عام ٢٠٠٨ عملية عسكرية مشتركة تحت مسمى "الرعد الصاعق" بالتعاون مع جنوب السودان والكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، وحظيت هذه العملية بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من بين أهدافها تدمير قاعدة جيش الرب في منطقة جارامبا Garamba في الكونغو الديمقراطية. وعلى إثر هذه العملية انسحب جيش الرب إلى منطقة الغابات الكثيفة في الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وإفريقيا الوسطى. وبمرور الوقت تقلص عدد القوات المشاركة في العملية العسكرية بشكل كبير، حيث انخفضت القوات العسكرية الأوغندية من ٤٥٠٠ جندي إلى ٥٠٠ جندي فقط، وذلك بعد قيام موسيفيني في منتصف ٢٠١٠ بإعادة توجيه القوات إلى مناطق أخرى داخل أوغندا على اعتبار أنها أكثر إلحاحاً، واستغل جيش الرب ذلك الوضع وقام بشن سلسلة هجمات انتقامية ضد المدنيين في الدول الثلاث، ومن ثم تحول إلى مشكلة إقليمية<sup>(٨٩)</sup>.

ومع استمرار عمليات جيش الرب، قامت الدول الأكثر تضرراً منه وهي أوغندا والكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان بعقد اجتماعين وزاريين إقليميين حول جيش الرب، عُقد الأول في بانجي عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى في يومي ١٣-١٤ أكتوبر ٢٠١٠، وعُقد الثاني في أديس أبابا في ٨ يونيو ٢٠١١، وخلال الاجتماع الثاني تم الاتفاق على نشر قوة مهام إقليمية لمواجهة جيش الرب. وحظيت مخرجات هذا الاجتماع بدعم كامل من قمة الاتحاد الإفريقي التي عُقدت في مالابو في الفترة من ٣٠ يونيو حتى أول يوليو من ذات العام، حيث طالبت القمة مجلس السلم والأمن بالترخيص الفوري للعملية المقترحة<sup>(٩٠)</sup>.

وبالفعل تم إقرار مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة **Regional Cooperation Initiative for the Elimination of the LRA (RCI-LRA)**، حيث أقرها مجلس السلم والأمن الإفريقي في ٢٢ نوفمبر ٢٠١١، وذلك لفترة أولية مدتها ستة أشهر للقيام بمهام مختلفة من بينها خلق مناخ يُفضي إلى الاستقرار في المنطقة وخلوها تماماً من عمليات جيش الرب، وتيسير تقديم المساعدات الإنسانية، وتفعيل عمليات من شأنها تشجيع



الانقسامات داخل جيش الرب، وتنفيذ استراتيجيات لنزع سلاح المقاتلين السابقين بالجيش وإعادة دمجهم، والمساهمة في دعم الجهود الرامية للتعافي السريع للمناطق المتضررة. واشتملت المبادرة على ثلاثة مكونات هي: آلية التنسيق المشتركة JCM التي تتكون من وزراء دفاع الدول المتضررة، وقوة المهام الإقليمية RTF التي تتكون من الوحدات القتالية التي تقدمها الدول المتضررة بحجم كلي يصل إلى ٥٠٠٠ جندي، ومقر قوة المهام الإقليمية الذي يضم مركز العمليات المشتركة JOC الذي يتألف من ضباط يتم إيفادهم من الدول المتضررة<sup>(٩١)</sup>.

وكانت مبادرة التعاون الإقليمي RCI-LRA هي أول قوة عسكرية من نوعها يأذن الاتحاد الإفريقي بنشرها ولا تكون تحت سيطرته الكاملة، ولكنها في ذات الوقت لم تكن بعيدة عنه كلياً، حيث إن مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن كان جزءاً من آلية التنسيق المشتركة للمبادرة JCM، بالإضافة إلى أن مبعوث الاتحاد الإفريقي لشئون جيش الرب كان منوطاً به تنسيق أمور سكرتارية آلية التنسيق المشتركة الموجودة في بانجي بإفريقيا الوسطى، وكان منوطاً بالاتحاد الإفريقي حشد التمويل الدولي والدعم اللوجستي لمكونات المبادرة، في حين كانت كل نفقات واحتياجات القوة تقع على عاتق الدول الأربعة الأعضاء فيها<sup>(٩٢)</sup>.

وفي ٢٤ مارس ٢٠١٢ تم الإعلان عن دخول المبادرة الإقليمية RCI-LRA مرحلة التشغيل، وافتتح رسمياً مقر قوة المهام الإقليمية RTF في مدينة يامبيو Yambio في ولاية غرب الاستوائية بدولة جنوب السودان<sup>(٩٣)</sup>. وشاركت أوغندا في القوة بألفي جندي، وجنوب السودان ٥٠٠ جندي، والكونغو الديمقراطية ٥٠٠ جندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى ٨٥ جندي، بالإضافة إلى ٣٠ ضابطاً في مقر القوة في جنوب السودان. وأطلقت القوة في التاسع من أغسطس ٢٠١٣ عملية مونسون Operation Monson التي أحرزت تقدماً مطرداً ضد جيش الرب<sup>(٩٤)</sup>. وإلى جانب مقر القيادة المشتركة لقوة المهام الإقليمية، كان هناك ثلاثة قطاعات تشغيلية توجد مقراتها في دونجو Dungo في الكونغو الديمقراطية، وفي نزارا Nzara في جنوب السودان، وفي أوبو Obo في جمهورية إفريقيا الوسطى<sup>(٩٥)</sup>.

ورغم بعض العقبات التي واجهت قوة المهام الإقليمية مثل ضعف المعلومات الاستخباراتية وسوء التدريب وعدم كفاءة تناوب القوات ونقص المعدات وضعف الاتصال، إلا أنها كان لها تأثير واضح على هجمات جيش الرب، حيث ساهمت الدوريات المشتركة العابرة للحدود في ردع الجيش والسماح للمدنيين بالتحرك بحرية أكبر، وانخفض عدد القتلى والمختطفين من المدنيين من جانب الجيش بشكل واضح منذ بدء تفعيل قوة المهام الإقليمية، حيث كان عدد القتلى في عام

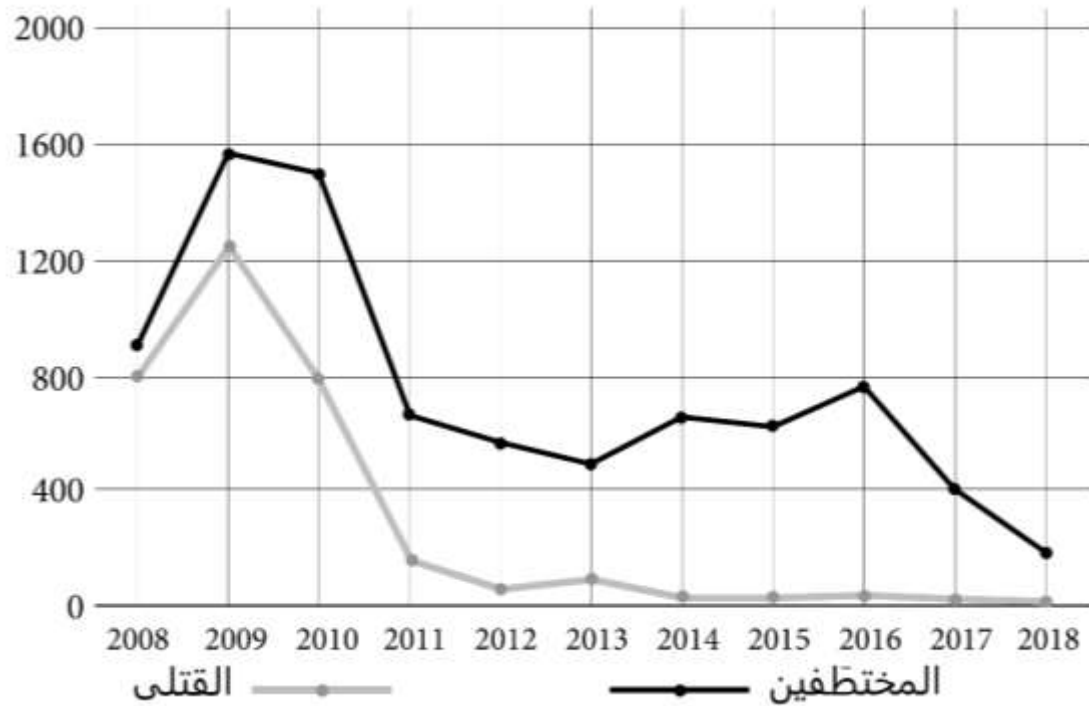




٢٠٠٩ أكثر من ١٢٠٠ شخص سنويا واستمر في الانخفاض حتى وصل إلى أقل من ١٠٠ فرد في عام ٢٠١٨ (انظر الشكل رقم ٢). كما أثرت قوة المهام الإقليمية سلبا على استراتيجيات وقوة جيش الرب، ففي السابق كان الجيش LRA يرد على الحملات العسكرية الموجهة ضده بشن مزيد من الحملات الانتقامية الوحشية ضد المدنيين، ولكن هذا النمط لم يعد كما كان في السابق، وكذلك انخفض عدد مقاتلي الجيش بشكل كبير مما أضعف قدرته على القتال، وانشق العديد من كبار قادته وقلت خطورته الفعلية<sup>(٩٦)</sup>.

### شكل رقم (٢)

عدد القتلى والمختطفين المدنيين على يد جيش الرب للمقاومة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨



**Source:** Andrea Prah (2019), "Regional Security Cooperation in Africa: An Evaluation of the Regional Cooperation Initiative for the Elimination of the Lord's Resistance Army", *African Journal on Conflict Resolution*, Vol. 19, No. 2, p. 148.

ومع تراجع خطورة جيش الرب بشكل كبير، قامت أوغندا في أبريل ٢٠١٧ بسحب قواتها العسكرية المشاركة في قوة المهام الإقليمية، كما قامت الولايات المتحدة بسحب مستشاريها العسكريين، وأدى ذلك إلى تراجع قوة المهام الإقليمية بشكل كبير، ومع ذلك رأى مجلس السلم والأمن الإفريقي ضرورة الإبقاء على المبادرة RCI-LRA طالما أن جيش الرب لم يتم القضاء

عليه بشكل نهائي، وطالب المفوضية بمضاعفة جهودها لتحقيق الاستقرار وإعادة تأهيل المناطق المتضررة من جيش الرب، وذلك في إطار برنامج الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراع PCRD ومبادرة التضامن الإفريقي، وحث مجلس الأمن الدولي على إضافة مهمة نزع سلاح جيش الرب إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى MINUSCA<sup>(٩٧)</sup>.

ولكن في الآونة الأخيرة، واجهت مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب RCI-LRA تحديات مالية خطيرة، ولذلك ناشد مجلس السلم والأمن جميع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين بزيادة الدعم المالي المقدم للمبادرة حتى لا يحدث فراغ أمني في المنطقة، لاسيما مع عدم قدرة قوات الأمن الوطني في إفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية على مواجهة جيش الرب بمفردهما، وقرر المجلس الإبقاء على المبادرة لحين وضع استراتيجية خروج تدريجي دون ترك أي فراغ أمني يمكن أن يستخدمه جيش الرب لتجديد وتكثيف أنشطته، وكلف المفوضية بوضع استراتيجية الخروج مع جداول زمنية واقعية وبدائل ملموسة، وإجراء مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECCAS حول وضع ترتيبات أمنية بديلة في إطار القوة الإفريقية الجاهزة لمكافحة جيش الرب تحت قيادة الإيكاس<sup>(٩٨)</sup>.

ويمكن القول، إن قوة المهام الإقليمية لعبت دورًا مهمًا في مكافحة جيش الرب، واستطاعت أن تحقق تقدمًا ملحوظًا على صعيد إضعاف الجيش وتقليل خطورته والحد من قدرته على شن المزيد من العمليات الإرهابية، وكذلك قدرته على ضخ دماء جديدة في صفوف مقاتليه لأنه يعتمد بالأساس على التجنيد القسري عبر عمليات الاختطاف، ولكن منذ سحب القوات الأوغندية لم تعد القوة نشطة على الأرض.

### ثانيًا: قوة المهام المشتركة متعددة الجنسيات لمكافحة بوكو حرام Multinational Joint Task Force (MNJTF)

مع توغل بوكو حرام وتنفيذها عدة عمليات إرهابية في دول الجوار، قررت الدول الأعضاء في مفوضية حوض بحيرة تشاد LCBC (نيجيريا، تشاد، الكاميرون والنيجر) بالإضافة إلى دولة بنين في أكتوبر ٢٠١٤ إنشاء قوة مهام مشتركة متعددة الجنسيات MNJTF لمكافحة بوكو حرام. ووافق مجلس السلم والأمن الإفريقي في ٢٩ يناير ٢٠١٥ على نشر هذه القوة بقوام قدره ٧٥٠٠ فرد لفترة أولية مدتها عام قابلة للتجديد؛ وذلك لخلق بيئة آمنة في المناطق المتضررة من أنشطة بوكو حرام للحد بشكل كبير من العنف ضد المدنيين، والاستعادة الكاملة لسلطة الدولة،



وعودة النازحين واللاجئين، وتيسير تقديم المساعدات الإنسانية، والقيام بأعمال عسكرية لمنع توسع الحركة والقضاء على وجودها<sup>(٩٩)</sup>.

وفي إطار تفعيل ودعم قوة المهام المشتركة، وقّعت مفوضية حوض بحيرة تشاد مذكرة تفاهم مع مفوضية الاتحاد الإفريقي في ١٦ أكتوبر ٢٠١٥، وأكد مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن إسماعيل شرقي أن هذا التوقيع يمثل معلماً رئيسياً في تعزيز التعاون بين الاتحاد الإفريقي ومفوضية بحيرة تشاد من أجل تنفيذ ولاية القوة المشتركة<sup>(١٠٠)</sup>.

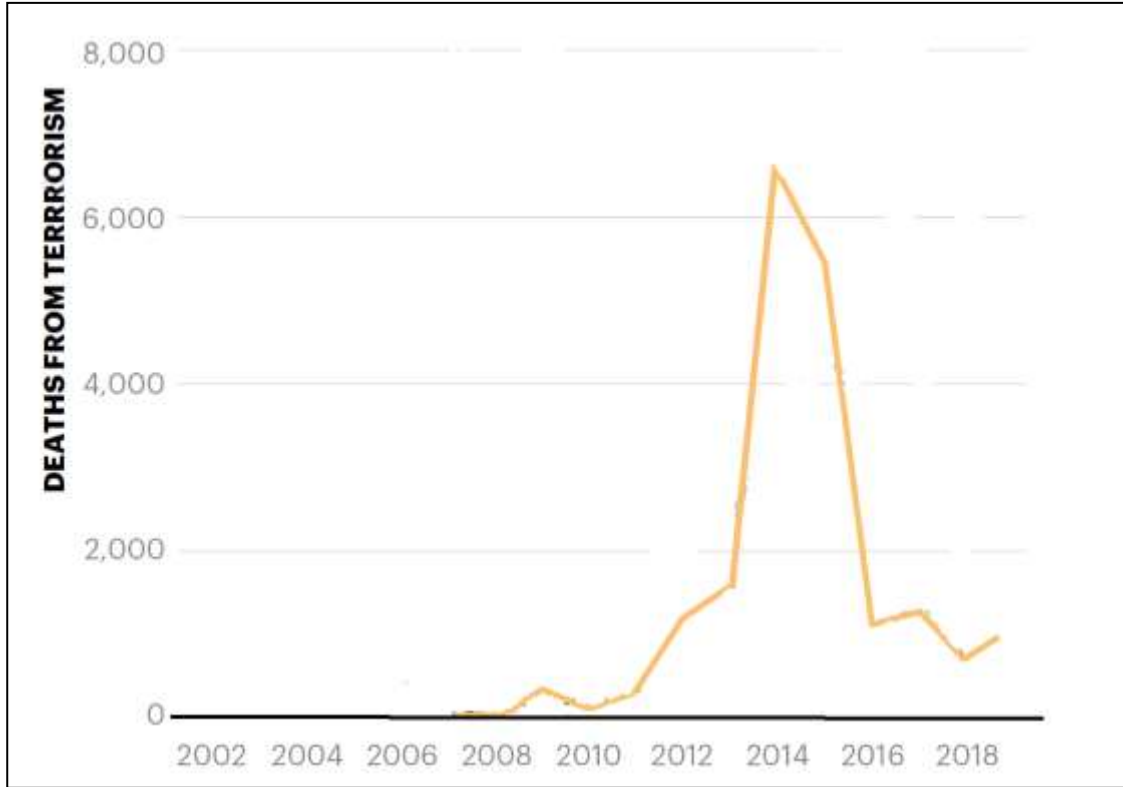
وبعد قيام الدول الخمس بنشر قوة المهام المشتركة MNJTF، ساهمت عملياتها العسكرية في إضعاف قوة بوكو حرام بشكل ملحوظ، فبعد الذروة التي حدثت في عام ٢٠١٤ انخفض عدد العمليات الإرهابية وعدد القتلى المنسوبين للحركة بشكل مطرد، كما انخفض معدل القتل Fatality Rate من ١٥ قتيل لكل هجوم إلى أربعة قتلى على مدار السنوات الخمس اللاحقة. وتراجعت العمليات الإرهابية التي نفذتها الحركة خلال عام ٢٠١٨ إلى ١٤٤ عملية مقارنة بنحو ٢٢٢ عملية في عام ٢٠١٧، أي أنها انخفضت بنسبة ٣٥٪، كما انخفض عدد ضحايا تلك الهجمات بنسبة ٤٢٪ و ٨٩٪ مقارنة بعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٤ على التوالي (انظر الشكل رقم ٣)<sup>(١٠١)</sup>. وتراجعت نسبة التفجيرات الانتحارية من إجمالي الهجمات التي نفذتها الحركة، فلم تتجاوز ٧٪ في عام ٢٠١٩ بعد أن كانت ٤٦٪ في عام ٢٠١٧<sup>(١٠٢)</sup>.

ونجحت العمليات العسكرية لقوة المهام المشتركة في قطع خطوط الإمداد للحركة في مناطق العمليات، وساعدت عدة أشخاص على العودة إلى أماكنهم التي نزحوا منها، بالإضافة إلى استسلام بعض الأعضاء النشطين في بوكو حرام إلى القوة المشتركة، حيث استسلم ٢٢٣٤ عضواً من الحركة إلى القطاعات الأربعة للقوة الموجودة في مورا Mora في الكاميرون، وباجا سولا Baga Sola في تشاد، وباجا في نيجيريا، وديفا Diffa في النيجر. وأنشأت القوة التي بلغ قوامها حوالي عشرة آلاف فرد مراكز في معظم دول حوض بحيرة تشاد لاستقبال الأشخاص الذين يقررون ترك بوكو حرام طواعية، وبحسب مخرجات ورشة عمل عقدتها القوة المشتركة في انجامينا في الفترة ٢٦-٢٩ مارس ٢٠١٩، فإن هناك حاجة متنامية لوضع إطار رسمي وتنسيق الاجراءات المتبعة في التعامل مع هؤلاء الأشخاص في إطار الاقتراب الأوسع لنزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم<sup>(١٠٣)</sup>.



### شكل رقم (٣)

#### عدد قتلى العمليات الإرهابية التي نفذتها بوكو حرام



Source: Modified from: Institute for Economics & Peace (2020), **Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of Terrorism** (Sydney: The Institute for Economics and Peace IEP, November), p. 15.

وفيما بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، ساهمت عمليات مكافحة بوكو حرام في تقليص عدد قتلى الحركة بنسبة ٧٢٪، حيث انخفض عدد القتلى من ٦٢٩ قتيل إلى ١٧٨ قتيل، وساعد ذلك على جعل نيجيريا تسجل ثاني أكبر انخفاض في عدد قتلى الإرهاب على مستوى العالم خلال عام ٢٠٢١. كما انخفض عدد العمليات الإرهابية التي نفذتها الحركة بمقدار النصف، حيث لم يتجاوز ٦٤ عملية إرهابية في عام ٢٠٢١ (١٠٤).

وتأكيدا لأهمية ما تقوم به القوة المشتركة في مواجهة بوكو حرام، حرصت الدول الأعضاء فيها على استمرار مشاركتها في القوة، وجدد مجلس السلم والأمن ولايتها بشكل منتظم، وشدد على ضرورة مواصلة الاتحاد الإفريقي جهوده لتعبئة الموارد لدعم عمليات القوة وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للاستقرار والتعافي والمرونة للمناطق المتأثرة جراء عمليات بوكو حرام (١٠٥).



وتؤكد كل المؤشرات الكمية أن بوكو حرام لم تعد كما كانت من قبل، وبالطبع فإن الانقسام الذي شهدته الحركة ومقتل زعيمها أبو بكر شيكاو له دور في ذلك، ولكن الدور الأكثر أهمية والذي لا يمكن إغفاله هو الذي لعبته القوة المشتركة MNJTF، حيث استطاعت بالفعل التصدي لبوكو حرام وتقليل خطورتها.

### ثالثاً: القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس لمحاربة الإرهاب G5 Sahel Joint Force

قامت موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد بإنشاء مجموعة دول الساحل الخمس G5 Sahel في عام ٢٠١٤، وذلك بهدف تعزيز العمل الجماعي في مواجهة التهديدات المشتركة والتعاون لتحقيق التنمية. ونظرا لانتشار حركات إرهابية عديدة داخل المنطقة وتنفيذ الكثير من العمليات الإرهابية، قررت مجموعة الخمس خلال قمة عُقدت في باماكو في ٦ فبراير ٢٠١٧ إنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب في المنطقة<sup>(١٠٦)</sup>.

وجاءت موافقة الاتحاد الإفريقي على نشر هذه القوة المشتركة سريعة نوعا ما، حيث أذن مجلس السلم والأمن الإفريقي في ١٣ أبريل ٢٠١٧ بنشر هذه القوة لمدة سنة قابلة للتجديد، ويقوم قدره ٥٠٠٠ فرد يضم عناصر عسكرية وشرطة ومدنية، وذلك لكي تقوم بمكافحة الإرهاب وخلق بيئة آمنة في منطقة الساحل الإفريقي<sup>(١٠٧)</sup>.

وبأشرت القوة عمليات مكافحة الإرهاب في ثلاث مناطق أو قطاعات حدودية بين دول مجموعة الخمس، وهي قطاع الغرب بين موريتانيا ومالي، وقطاع الشرق بين تشاد والنيجر، وقطاع الوسط في المنطقة الحدودية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وإلى جانب المقر العام للقوة كان لها مراكز قيادة في كل قطاع من القطاعات الثلاثة. وسُمح للقوة خلال مطاردة الحركات الإرهابية بالتوغل لمسافة تصل إلى ٥٠ كم من الحدود، وتم توسيعها بعد ذلك إلى ١٠٠ كم<sup>(١٠٨)</sup>.

وإزداد تدريجيا قوام القوة المشتركة حتى وصل لما يقرب من عشرة آلاف فرد، وعملت القوة بالشراكة مع عملية بارخان الفرنسية Barkhane وبعثة الأمم المتحدة في مالي MINUSMA<sup>(١٠٩)</sup>. ورغم الجهود التي بذلتها القوة المشتركة، إلا أن الأوضاع الأمنية في دول مجموعة الخمس لم تشهد تحسنا، وظل خطر الإرهاب في تصاعد مستمر داخل المنطقة، حيث شهدت ثلاث دول هي: بوركينا فاسو، مالي، النيجر زيادة ملحوظة في عدد العمليات الإرهابية وعدد قتلى الإرهاب على مدار السنوات الثلاث الممتدة من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩، وقد فاقت هذه

الزيادة في بعض الأحيان ما حدث على مدار عقد كامل خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦ (انظر الجدول رقم ٣).

### جدول رقم (٣)

الهجمات الإرهابية والقتلى في دول مجموعة الخمس خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٩

| خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٩ |                        | خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٦ |                        | الدولة      |
|--------------------------|------------------------|--------------------------|------------------------|-------------|
| عدد القتلى               | عدد العمليات الإرهابية | عدد القتلى               | عدد العمليات الإرهابية |             |
| ١٧١٧                     | ٥٧٩                    | ٤٨٦                      | ٢٧١                    | مالي        |
| ٧٨٢                      | ٢٢٥                    | ٥٧                       | ١٥                     | بوركينافاسو |
| ١٠٧١                     | ١٣٤                    | ٨٣٨                      | ٧٨                     | النيجر      |
| ٦٣٢                      | ٥٨                     | ٦٢٩                      | ٥٣                     | تشاد        |
| *                        | *                      | ٢٧                       | ١١                     | موريتانيا   |

\* بحسب المصدر لا توجد معلومات حول عمليات إرهابية جديدة شهدتها موريتانيا خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

Source: Period 2007-2016 from: United Nations Development Programme (2020), **Measuring the Economic Impact of Violent Extremism Leading to Terrorism in Africa** (New York: UNDP, Report 2019, April), p. 3; Period 2007-2019 From: Institute for Economics & Peace (2020), **Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of Terrorism** (Sydney: The Institute for Economics and Peace IEP, November), p. 36.

وخلال عام ٢٠١٩، ازداد عدد قتلى الإرهاب في بوركينافاسو بنحو ستة أضعاف وسجلت زيادة قدرها ٥٠٧ قتيل عن العام السابق، كما سجلت مالي والنيجر زيادة قدرها ١٤٨ و ٥٢ قتيل على التوالي<sup>(١١٠)</sup>. وحلت الدول الثلاث ضمن قائمة الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب على مستوى العالم خلال عام ٢٠٢١، وشكّلت مجتمعة نحو ٢٦٪ من إجمالي قتلى الإرهاب على مستوى العالم خلال ذلك العام، وحققت النيجر أكبر نسبة زيادة في عدد قتلى الإرهاب على مستوى العالم خلال ذلك العام (انظر الجدول رقم ٤)، حيث ازداد العدد بنسبة ١٢٩٪ مقارنة بالعام السابق، وبلغت هذه النسبة في كل من مالي وبوركينافاسو ٤٦٪ و ١١٪ على التوالي<sup>(١١١)</sup>.



## جدول رقم (٤)

العمليات الإرهابية والقتلى في بعض دول مجموعة الخمس خلال عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١

| ٢٠٢١             |                        | ٢٠٢٠             |                        | الدولة      |
|------------------|------------------------|------------------|------------------------|-------------|
| عدد قتلى الإرهاب | عدد العمليات الإرهابية | عدد قتلى الإرهاب | عدد العمليات الإرهابية |             |
| ٥٨٨              | ٧٤                     | ٢٥٧              | ٦٨                     | النيجر      |
| ٥٧٤              | ٣٣٣                    | ٣٩٣              | ٢١٣                    | مالي        |
| ٧٣٢              | ٢١٦                    | ٦٥٨              | ١٩١                    | بوركينافاسو |

Source: Institute for Economics & Peace (2022), **Global Terrorism Index 2022: Measuring the Impact of Terrorism** (Sydney: The Institute for Economics and Peace IEP, March), pp. 12, 14, 23, 26, 27.

وعلى خلاف البيانات الواردة في الجدول السابق رقم ٤، هناك تقديرات أخرى لعدد العمليات الإرهابية وعدد القتلى في الدول الثلاث خلال عام ٢٠٢١، ووفقاً لهذه التقديرات فإن عدد العمليات الإرهابية التي شهدتها بوركينافاسو بلغ نحو ٣١٩ عملية، ومالي ٢٨١ عملية، والنيجر ١١٥ عملية، وبلغ عدد ضحايا العمليات الإرهابية في الدول الثلاث نحو ١١٩٩ شخص و٩٨٧ شخص و٩١٠ شخص على التوالي<sup>(١١٢)</sup>.

وإدراكاً لخطورة التهديدات الإرهابية التي تتعرض لها المنطقة، كلف الزعماء الأفارقة مفوضية الاتحاد الإفريقي بالتشاور مع وزراء دفاع بلدان الساحل الخمسة والإيكواس لوضع إطار يتعلق بنشر قوة عمل مشتركة متعددة الجنسيات JMTF وقوام قدره ثلاثة آلاف جندي لمدة ستة أشهر، وذلك من أجل إضعاف الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي<sup>(١١٣)</sup>. وبالفعل عقدت المفوضية اجتماعاً تشاورياً بهذا الشأن في ١٦ مارس ٢٠٢٠ مع الأمانة التنفيذية لمجموعة الخمس والإيكواس، وطرحت المفوضية فيما بعد مسودة المفهوم الاستراتيجي حول إرشادات التخطيط لنشر هذه القوة JMTF، وطالب مجلس السلم والأمن بإجراء مزيد من المشاورات حول هذه المسودة<sup>(١١٤)</sup>، كما أكد على أهمية إنشاء خلية دعم استراتيجي لمجموعة الساحل الخمس داخل مفوضية الاتحاد الإفريقي، لكي تلعب دوراً مهماً في تبادل المعلومات والإدارة الفعالة للأمور اللوجستية والإدارية وتقديم الدعم للقوة المشتركة لدول الساحل. وقرر المجلس تمديد تفويض قوة مجموعة الساحل لمدة عام جديد اعتباراً من ١٣ يوليو ٢٠٢١<sup>(١١٥)</sup>.



وعلى ضوء ما تشهده دول الساحل الخمس من تهديدات إرهابية، يمكن القول إن العمليات العسكرية التي قامت بها القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس - رغم أهميتها - لم تكن ناحجة بذات القدر الذي تحقق في حاليّ جيش الرب وبوكو حرام؛ وذلك لأسباب عديدة من بينها ما يلي:

- لم تكن القوة منوطة بقتال جماعة إرهابية واحدة محددة، كما هو الحال في قوة مكافحة جيش الرب وبوكو حرام، وإنما كانت تقاوم عدة حركات إرهابية تنتمي إلى مرجعيات مختلفة وترفع لواء القاعدة وداعش وغيرها.
- واجهت القوة صعوبات تتعلق بضعف التسليح والإمداد، وذلك بسبب ضعف القدرات العسكرية لدول مجموعة الخمس بشكل عام، وعدم قدرتها على توفير المزيد من الإمدادات اللوجستية للقوة.
- تأثرت القوة سلبا بحالة عدم الاستقرار السياسي التي تعصف بدول الساحل، والتي تجسدت في الانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي وبوركينا فاسو وتشاد.
- واجهت القوة المشتركة مزيدا من التحديات على الأرض لاسيما بعد إعلان فرنسا إنهاء عملية بارخان وتقليص وجودها العسكري في المنطقة بشكل كبير.
- تأثرت القوة سلبا بتداعيات جائحة كورونا، فمع زيادة العجز الحكومي الناجم عن الجائحة قلصت دول الساحل مخصصاتها المالية لمجابهة الإرهاب، كما تراجع الدعم الدولي المقدم للقوة وصارت تواجه أزمة تمويل متفاقمة.
- تعرضت القوة المشتركة لهزة قوية بعد إعلان مالي في ١٥ مايو ٢٠٢٢ انسحابها من القوة ومن مجموعة الخمس، وذلك على إثر منعها من تولي الرئاسة الدورية لمجموعة الخمس. وأكد رئيس النيجر محمد بازوم Mohamed Bazoum أن انسحاب مالي سيشكل نهاية لتحالف مجموعة الخمس<sup>(١١٦)</sup>.

## المحور الرابع

### تقييم دور الترتيبات العسكرية الإقليمية الإفريقية لمجابهة الإرهاب

أدت تحولات المشهد الأمني في القارة الإفريقية وعدم وجود استجابة سريعة وفعالة لهذه التحولات من آليات الأمن الجماعي الإفريقي، إلى لجوء الدول الإفريقية الأكثر تضررا من الإرهاب إلى تشكيل ترتيبات عسكرية خاصة لمواجهة هذه التهديدات الإرهابية والتحديات الأمنية





بالغة التعقيد، وقد استطاعت هذه الترتيبات العسكرية من خلال استجابتها السريعة أن تملأ الفجوة التي تعاني منها بنية السلم والأمن الإفريقي الناجمة عن تباطؤ تفعيل ونشر القوات الإفريقية الجاهزة (١١٧).

حيث استطاعت الترتيبات العسكرية الإقليمية أن تواجه موجات المد التي شهدتها العمليات والحركات الإرهابية خلال العقدين الماضيين، ولكن الحركات الإرهابية حاولت الصمود من خلال اللجوء إلى حرب العصابات والتفجيرات الانتحارية (١١٨)، وفي حالتين على الأقل من الحالات الثلاث محل الدراسة - حالتَي بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة- استطاعت قوات المهام العسكرية أن تقلل وتيرة العمليات الإرهابية وخطورتها، وأن تحد من قدرة الحركات الإرهابية ونطاق سيطرتها على الأرض. ولكنها في الحالات الثلاث محل الدراسة لم تستطع القضاء نهائياً وبشكل كامل على الحركات الإرهابية، ويمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل، من بينها ما يلي:

- أن الحركات الإرهابية لجأت إلى التحصن بالمناطق الوعرة والبعيدة عن سيطرة الدولة، واتبعت أسلوب الكر والفر والتفجيرات الانتحارية، وبالتالي لم يكن من الممكن حسم المعركة معها بشكل سريع.
- أن الحركات الإرهابية استطاعت توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة في الترويج لفكرها المتطرف وتجنيد عناصر جديدة في صفوفها لتعويض الخسائر التي تلحق بمقاتليها جراء المواجهات العسكرية.
- ارتباط بعض الحركات الإرهابية بجهات خارجية ودخولها تحت لواء حركات إرهابية دولية وانضمام مقاتلين أجانب لصفوفها أدى إلى زيادة تعقيد الأوضاع ووضع المزيد من العراقيل أمام الجهود الإقليمية لمكافحتها.
- الانشاقات التي تحدث في صفوف الحركات الإرهابية رغم أنها في بعض الأحيان تؤدي إلى إضعاف الحركات، إلا أنها في أحيان أخرى تُضفي مزيداً من التعقيد على جهود مكافحة الإرهاب وتتطلب القتال على عدة جبهات.
- ضعف القدرات والإمكانات العسكرية للدول الإفريقية أطراف الترتيبات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وانخراط بعضها في صراعات مسلحة أنهكت قدراتها ووفرت مناخاً ملائماً للحركات الإرهابية.
- الارتكاز بالأساس على العمل العسكري في مواجهة الحركات الإرهابية، وهذا العمل رغم أهميته إلا أنه غير كافي ويحتاج إلى تحرك مماثل على كافة الجوانب الأخرى المدنية،



بما في ذلك الإصلاح السياسي والاقتصادي، بما يساهم في القضاء على المسببات الأساسية للإرهاب.

- ضعف الدعم المقدم من جانب الاتحاد الإفريقي والأطراف الدولية للدول الإفريقية الأكثر تضرراً في معركتها مع الإرهاب، وهذا يتنافى مع حقيقة بات يعلمها الجميع وهي أن الإرهاب ليس مشكلة إفريقية وإنما مشكلة عالمية تحتاج إلى تكاتف دولي للقضاء عليها.

وعلى ضوء أوجه القصور سالفة الذكر، فإن كسب المعركة مع الإرهاب وتقليل مداها الزمني يتطلب ما يلي:

- ضرورة صياغة وتبني استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب على مستوى القارة الإفريقية ككل، وأن تراعي تلك الاستراتيجية معالجة كافة جوانب القصور التي ساهمت في تنامي الظاهرة الإرهابية في إفريقيا خلال الحقبة الماضية، وأن يتولى الاتحاد الإفريقي مهمة الإدارة والإشراف على تنفيذه هذه الاستراتيجية في أقاليم وأرجاء القارة المختلفة، وأن توكل المهام العسكرية الضرورية للقوات الإفريقية الجاهزة في الأقاليم الإفريقية الخمسة باعتبارها الذراع العسكرية في بنية السلم والأمن الإفريقي، ولا بد من الإسراع في تفعيلها بشكل كامل دون إهدار مزيد من الوقت.

- مراجعة المقاربة الإفريقية للتعامل مع الإرهاب لكي تتضمن إلى جانب العمل العسكري سياسات وبرامج وجهود تنموية لمكافحة الفقر والجهل وتوفير فرص عمل للشباب والحد من البطالة وتحسين الرعاية الصحية والتعليم وغيرها.

- المضي قدماً في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق وجعل إفريقيا منطقة خالية من الصراعات؛ لأن هناك رابطة قوية بين الصراع والإرهاب، فكلما ازدادت كثافة الصراع كلما ازداد تأثير الإرهاب، لاسيما مع عجز الدول عن القيام بوظائفها، حيث يزداد عدد ضحايا الإرهاب داخل الدول التي تعاني من صراعات بشكل ملحوظ مقارنة بتلك التي لا يوجد بها صراعات، وعادة ما تكون الهجمات الإرهابية في الدول الموبوءة بالصراع أكثر فتكاً وتدميراً<sup>(١١٩)</sup>، وتبلغ قوتها نحو ستة أضعاف قوتها في الدول التي لا يوجد بها صراع<sup>(١٢٠)</sup>، وبالتالي فإن الحد من الصراعات هو أحد السبل لمكافحة الإرهاب.

- تطوير منظومة القوانين الوطنية لسد الفجوة التشريعية بين القوانين الدولية والوطنية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

- تطوير وإصلاح أجهزة انفاذ القانون، وتوقف تلك الأجهزة عن استخدام الأساليب القمعية والعنف المفرط ضد مواطنيها، فوفقا لدراسة استقصائية أعدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حول أسباب انضمام الأفراد إلى الجماعات المتطرفة في إفريقيا، فإن نسبة تصل إلى ٧١٪ ممن شملتهم الدراسة أكدوا أن نقطة التحول التي دفعتهم للانضمام إلى الجماعات المتطرفة هي قيام الحكومة بقتل أو اعتقال أحد أفراد أسرهم أو أصدقائهم، وأوضحت هذه النتيجة أن سلوك الأجهزة الأمنية كانت بمثابة عامل تسريع لتجنيد الأفراد في الجماعات المتطرفة وليس العكس (١٢١).

- الموازنة بين الإجراءات اللازمة لمكافحة الإرهاب واحترام الحقوق والحريات وعدم تقويض المعارضة التي تعد أحد دعائم العملية الديمقراطية.

- العمل على رفع ثقة المواطنين في الحكومة والأجهزة الأمنية، ونشر الوعي لدى المواطنين ودحض الأكاذيب التي تروج لها الجماعات الإرهابية.

- رفع قدرات القوات المسلحة للدول الإفريقية وتدريبها على الوسائل الحديثة لمكافحة الإرهاب وإمدادها بالمعدات اللازمة.

- تبادل المعلومات الاستخباراتية المهمة بشكل سريع ودوري بين دول الجوار وإنشاء الآليات المناسبة لضمان استمرارية ذلك.

- العمل على تخفيف منابع الإرهاب والتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية المختلفة لضمان تحقيق ذلك.

- إشراك مؤسسات المجتمع المختلفة في المعركة ضد الإرهاب، مثل المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية وغيرها.

- الاستفادة من خبرات الدول التي نجحت في مكافحة الإرهاب سواء كانت داخل القارة أو حتى خارجها.

**وختامًا،** إذا كان الإرهاب يؤثر سلبا على عملية التكامل الإقليمي الإفريقي من عدة أوجه، فإن العملية التكاملية ذاتها تتطوي في مجملها على حلول للكثير من الأسباب الجذرية للإرهاب، ومن ثم فالتكامل الإقليمي هو أحد المداخل المهمة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا، وبالتالي فإن الخيار الأمثل أمام الدول الإفريقية هو الإصرار على المضي قُدما في مسيرتها التكاملية. ورغم الإشكالات العديدة التي تثيرها عملية نشر ترتيبات عسكرية إقليمية خاصة في إفريقيا، مثل مدى سيطرة الاتحاد الإفريقي عليها، ومدى التزامها بالتوجيهات والمعايير التي يضعها الاتحاد

الإفريقي، وطبيعة تأثيرها المحتمل على آليات الأمن الجماعي الإفريقي، إلا أنه من المتوقع تكرار تجربة هذه الترتيبات في القارة الإفريقية خلال الفترة القادمة، لاسيما إذا استمرت آليات الأمن الجماعي الإفريقي تعمل بنفس الطريقة الراهنة.

## هوامش الدراسة

(١) الإقليمية Regionalism ليست ظاهرة جديدة، ولكنها شهدت أربع موجات على مستوى لعالم، بدأت الموجة لأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بينما بدأت الموجة الثانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وامتدت لموجة الثالثة من أواخر الخمسينيات حتى السبعينيات من قرون لعشرين، وجاءت الموجة الرابعة الأكثر حداثة بعد نهاية الحرب الباردة وصاحبها مستويات عالية غير مسبوقه من الترابط الاقتصادي وتعدد الأطراف. انظر:

Edward D. Mansfield and Helen V. Milner (1999), "The New Wave of Regionalism", **International Organization** (Massachusetts: The IO Foundation and the Massachusetts Institute of Technology, Vol. 53, No. 3, Summer), pp. 595 601.

(٢) United Nations (1963), **Charter of the Organization of African Unity**, Addis Ababa, 25 May 1963, UN Treaty Series, No. 6947, p. 72. <http://alturl.com/soaeg>

(3) Organization of African Unity (1980), **Lagos Plan of Action for the Economic Development of Africa 1980-2000**, Lagos, Nigeria, April. Available at: <https://www.nepad.org/publication/lagos-plan-of-action>

(4) Organization of African Unity (1991), **Treaty Establishing the African Economic Community**, Abuja, Nigeria, 3<sup>rd</sup> June, pp. 12-16, Article 6. <http://alturl.com/ua3fr>

(5) Organization of African Unity (2000), **Constitutive Act of the African Union**, Lome, Togo, 11 July, Article 3 (a), p. 5, <http://alturl.com/jkpfa>

(6) African Union (2015), **Agenda 2063: The Africa We Want** (Addis Ababa: AUC, Framework Document, September), p. 29. <http://alturl.com/s9rfa>

(٧) للمزيد حول هذه المعوقات انظر:

African Union (2020), **AMRII African Multidimensional Regional Integration Index** (Addis Ababa: AU, December), p. 11.

- سامي السيد أحمد (٢٠١٥)، "التكامل الإقليمي الأفريقي: خبرة الماضي وآفاق المستقبل، مجلة آفاق سياسية (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد ١٩، يوليو)، ص ٣٥-٤٥؛ د. محمد عاشور مهدي (٢٠١٠)، "مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا: قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات"، *قراءات إفريقية* (لندن: المنتدى الإسلامي، العدد ٦، سبتمبر)، ص ٣٥-٣٨.
- (<sup>8</sup>) Ernst B. Haas (2004), **The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces, 1950-1957** (Indiana: The University of Notre Dame Press), pp. xiv-xv, <http://alturl.com/echa7>
- (<sup>9</sup>) Philippe C. Schmitter (1969), "Three Neo-Functional Hypotheses About International Integration", **International Organization**, Vol. 23, No. 1, Winter, p. 162, 166.
- (<sup>10</sup>) Ernst B. Haas and Philippe C. Schmitter (1964), "Economics and Differential Patterns of Political Integration: Projections about Unity in Latin America", **International Organization**, Vol. 18, No. 4, Autumn, pp. 709, 711-720.
- وتمثلت متغيرات الفئة الأولى في: ١- حجم وقوة الدول التي تفكر في الاتحاد، ٢- معدل المعاملات أو التبادلات فيما بينها (حجم التجارة، حركة العمال ورأس المال، وتبادل الطلاب وغيرها)، ٣- درجة ونوع التعددية السائدة في كل منها وفيما بينها، ٤- مدى تكامل النخب الوطنية فيما بينها. وشملت الفئة الثانية ٥- درجة تطابق الأهداف المعلنة للحكومات المشاركة، ٦- السلطات الممنوحة للاتحاد الناشئ. وأخيرا ضمت الفئة الثالثة ٧- أسلوب صنع القرار داخل أجهزة الاتحاد الجديد، ٨- معدل المعاملات أو التبادلات فيما بينها، ٩- قدرة الحكومات على التكيف مع المشكلات غير المتوقعة.
- (<sup>11</sup>) J. S. Nye (1965), "Patterns and Catalysts in Regional Integration", **International Organization**, Vol. 19, No. 4, Autumn, pp. 873, 876, 884.
- (<sup>12</sup>) Mario Barrera and Ernst B. Haas (1969), "The Operationalization of Some Variables Related to Regional Integration: A Research Note", **International Organization**, Vol. 23, No. 1, Winter, pp. 151-153.
- وجاء المتغير المتعلق بقدرة الحكومات على التكيف مع المشكلات في المرتبة الأولى بعد حصوله على ٧٥ نقطة، وتلاه المتغير المتعلق بأسلوب صنع القرار الذي حصل على ٥٥ نقطة، وجاء في المرتبة الثالثة متغيران هما معدل المعاملات (الفئة الثالثة) وتطابق الأهداف المعلنة للحكومات حيث حصل كل منهما على ٥٠ نقطة، وجاء المتغير المتعلق بتكامل النخب في المرتبة الرابعة بعد أن حصل على ٤٠ نقطة، وحصل باقي المتغيرات على نقاط متقاربة.
- (<sup>13</sup>) Kenneth A. Dahlberg (1970), "The Neo-Functional Versus a Configurative Approach", **International Organization**, Vol. 24, No. 1, Winter, p. 127.
- (<sup>14</sup>) Ernst B. Haas (2004), **op. cit.**, pp. xiii, xvii.
- (<sup>15</sup>) Ernst B. Haas (1976), "Turbulent Fields and the Theory of Regional Integration", **International Organization**, Vol. 30, No. 2, Spring, p. 175.
- (<sup>١٦</sup>) سامي السيد أحمد (٢٠١٥)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٢.

(<sup>17</sup>) سعيد على أحمد طه (٢٠١٦)، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)", **آفاق أفريقية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد ١٣، العدد ٤٤)، ص ١٢، ١٣.

(<sup>18</sup>) Ernst B. Haas, (1970), "The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing", **International Organization**, Vol. 24, No. 4, Autumn, pp. 610-611.

(<sup>19</sup>) African Union (2020), **op. cit.**, p. 16.

(<sup>20</sup>) Joseph S. Nye (1968), "Comparative Regional Integration: Concept and Measurement", **International Organization**, Vol. 22, No. 4, Autumn, pp. 856, 858, 865.

(<sup>21</sup>) **Ibid.**, pp. 866-873.

(<sup>22</sup>) Ernst B. Haas (2004), **op. cit.**, p. 16

(<sup>23</sup>) Ernst B. Haas, (1970), **op. cit.**, pp. 607-608, 610.

(<sup>24</sup>) Finn Laursen (2008), "Theory and Practice of Regional Integration", **The Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series** (Miami: Jean Monnet Chair of the University of Miami, in cooperation with the Miami-Florida European Union Center of Excellence, Vol. 8, No. 3, February), p. 4. <http://alturl.com/34dggj>

(<sup>25</sup>) Michael Haas (1984), "Paradigms of Political Integration and Unification: Applications to Korea", **Journal of Peace Research** (London: Sage Publications Ltd., Vol. 21, No. 1, April), pp. 48-49.

(<sup>26</sup>) **Ibid.**, pp. 52, 54.

(<sup>27</sup>) Finn Laursen (2008), **op. cit.**, p. 4.

(<sup>28</sup>) Hannu Heinonen (2006), "Regional Integration and the State: The Changing Nature of Sovereignty in Southern Africa and Europe", **Doctoral Dissertation** (Roihuvuori: University of Helsinki, Faculty of Social Sciences, Institute of Development Studies), pp. 5-7. <http://alturl.com/ahjoq>

(<sup>29</sup>) Organization of African Unity (1999), **OAU Convention on the Prevention and Combating of Terrorism**, Algiers, Algeria, July, Article 1, pp. 3-4. <http://alturl.com/fs8aw>; See also: The Inter-University Center for Terrorism Studies (2018), **Two Decades of Combating Terrorism: Tactical and Strategic Lessons** (Arlington, VA: The Inter-University Center for Terrorism Studies at the Potomac Institute for Policy Studies, October), p. 5.

(<sup>30</sup>) Tewodros Mebratu (2015), "Causes, Consequences and Roles of External Actors in the Current South Sudan Conflict", **M.A. Thesis** (Addis Ababa: Addis Ababa University, College of Social Science, Center for African and Oriental Studies), pp. 25-26.

(<sup>31</sup>) Institute for Economics & Peace (2019), **Global Terrorism Index 2019: Measuring the Impact of Terrorism** (Sydney: The Institute for Economics and Peace IEP), p. 8.

(<sup>32</sup>) Adriana Lins de Albuquerque (2017), **Terrorism in Africa: A Quantitative Analysis** (Stockholm: Swedish Defence Research Agency FOI, Report No. FOI-R-4398-SE, January), p. 56. <http://alturl.com/kq7r9>



(<sup>33</sup>) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، لجنة الجزاءات المعنية بداعش وتنظيم القاعدة (٢٠٢٠)، موجزات سردية لأسباب إدراج الأسماء في القائمة: الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا QDe.162، الدولة الإسلامية في

الصحراء الكبرى QDe.163، ٢٣ فبراير، على الرابط التالي: <http://alturl.com/pg94w>

(<sup>34</sup>) Matthew Brubacher, Erin Kimball Damman and Christopher Day (2017), “The AU Task Forces: An African Response to Transnational Armed Groups”, **Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 55, No. 2), p. 291.

(<sup>35</sup>) Aduku A. Akubo and Benjamin Ikani Okolo (2019), “Boko Haram Insurgency in Nigeria: Implications for National Security and Restorative Justice”, **African Journal on Conflict Resolution** (Durban: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes ACCORD, Vol. 19, No. 2), pp. 116, 110.

(<sup>36</sup>) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، لجنة الجزاءات المعنية بداعش وتنظيم القاعدة (٢٠١٤)، جماعة أهل السنة

للدعوة والجهاد (بوكو حرام)، QDe.138، ٢٢ مايو، على الرابط التالي: <http://alturl.com/4focy>

(<sup>37</sup>) Omar S. Mahmood and Ndubuisi Christian Ani (2018), “Factional Dynamics within Boko Haram”, **ISS Research Report** (Pretoria: Institute for Security Studies, July), pp. 6, 10, 17, 19, 3.

(<sup>38</sup>) **Reuters** (2021), Boko Haram Cleric Confirms Shekau's Death, Urges Fighters' loyalty, Abuja, June 18, Available at: <http://alturl.com/bazus>

(<sup>39</sup>) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، لجنة الجزاءات المعنية بداعش وتنظيم القاعدة (٢٠١٨)، جماعة نصرة

الإسلام والمسلمين، QDe.159، ٤ أبريل، على الرابط التالي: <http://alturl.com/7wmsb>. وانظر

أيضا: محمد بشير جوب (٢٠١٧)، "جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب: دراسة

تطبيقية عن المجموعة 5 (G5) للساحل الإفريقي"، قراءات إفريقية (لندن: المنتدى الإسلامي، العدد

٣٤، أكتوبر - ديسمبر)، ص ٣٣.

(<sup>40</sup>) Theo Neethling(2019), “The Entanglement Between Peacekeeping and Counterterrorism, with Special Reference to Peacekeeping Operations in Africa”, **African Journal on Conflict Resolution**, Vol. 19, No. 2, p. 70.

(<sup>41</sup>) Andrea Prah (2019), “Regional Security Cooperation in Africa: An Evaluation of the Regional Cooperation Initiative for the Elimination of the Lord’s Resistance Army”, **African Journal on Conflict Resolution**, Vol. 19, No. 2, pp. 35-36.

(<sup>42</sup>) **Ibid.**, pp. 36-37.

(<sup>43</sup>) International Criminal Court (2018), **Situation in the Central African Republic II: Public Redacted Version of “Warrant of Arrest for Patrice-Edouard Ngaïssona”**, No. ICC-01/14-02/18, 13 December, <http://alturl.com/cshxz>

(<sup>44</sup>) International Criminal Court (2018), **Situation in the Central African Republic II: Public Redacted Version of “Warrant of Arrest for Alfred Yekatom”**, No. ICC-01/14-01/18, 11 November, <http://alturl.com/9roh7>

(<sup>45</sup>) Institute for Economics & Peace (2017), **Global Terrorism Index 2017: Measuring and Understanding the Impact of Terrorism** (Sydney: The Institute for Economics and Peace IEP), pp. 46, 74.

(<sup>46</sup>) Institute for Economics & Peace (2019), **op. cit.**, p. 18.



- (<sup>47</sup>) **Ibid.**, pp. 24, 37.
- (<sup>48</sup>) Yonah Alexander (2013), **Terrorism in North Africa & the Sahel in 2012: Global Reach & Implications** (Arlington, VA: The International Center for Terrorism Studies at the Potomac Institute for Policy Studies, February), p. 20.
- (<sup>49</sup>) Adriana Lins de Albuquerque (2017), **op. cit.**, pp. 18-19, 23, 25.
- (<sup>50</sup>) Institute for Economics & Peace (2014), **Global Terrorism Index 2014: Measuring and Understanding the Impact of Terrorism** (Sydney: The Institute for Economics and Peace IEP), pp. 10-11.
- (<sup>51</sup>) Institute for Economics & Peace (2017), **op. cit.**, pp. 74, 13, 16.
- (<sup>52</sup>) Institute for Economics & Peace (2022), **Global Terrorism Index 2022: Measuring the Impact of Terrorism** (Sydney: The Institute for Economics and Peace IEP, March), p. 10.
- (<sup>53</sup>) Anneli Botha (2013), "Practical Guide to Understanding and Preventing Suicide Operations in Africa", **ISS Guide** (Pretoria: Institute for Security Studies), p. 8.
- (<sup>54</sup>) Institute for Economics & Peace (2019), **op. cit.**, p. 65, 16.
- (<sup>55</sup>) Institute for Economics & Peace (2017), **op. cit.**, p. 80.
- (<sup>56</sup>) Institute for Economics & Peace (2019), **op. cit.**, pp. 37, 30.
- (<sup>57</sup>) **Ibid.**, pp. 29-31.
- (<sup>58</sup>) Institute for Economics & Peace (2020), **Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of Terrorism** (Sydney: The Institute for Economics and Peace IEP, November), pp. 32-34.
- (<sup>59</sup>) Yonah Alexander (2013), **op. cit.**, p. 5.
- (<sup>60</sup>) Andrea Prah (2019), **op. cit.**, p. 38.
- (<sup>61</sup>) African Union, PSC (2014), **Report of the Chairperson of the Commission on Terrorism and Violent Extremism in Africa**, PSC/AHG/2(CDLV), 455<sup>TH</sup> Meeting, Nairobi, Kenya, 2 September, pp. 3, 4. <http://alturl.com/mmof8>
- (<sup>62</sup>) **Ibid.**, p. 5.
- (<sup>63</sup>) Chimere O. Iheonu and Hyacinth E. Ichoku (2022), "Terrorism and Investment in Africa: Exploring the Role of Military Expenditure", **Economics and Business Review**, Vol. 8 (22), No. 2, July, pp. 72, 70.
- (<sup>64</sup>) Institute for Economics & Peace (2014), **op. cit.**, pp. 46-47.
- (<sup>65</sup>) United Nations Conference on Trade and Development (2018), **World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies** (New York: United Nations), pp. 184-185, 188-189.
- (<sup>66</sup>) Peter Fabricius (2018), "Is Another Boko Haram or al-Shabaab Erupting in Mozambique? SADC and Maputo should be Very Concerned about the Spike in Terrorist-Type Violence", **ISS Today** (Pretoria: Institute for Security Studies, 14 June), Available at: <http://alturl.com/htavq>
- (<sup>67</sup>) Nan Tian, Pieter Wezeman & Youngju Yun (2018), "Military Expenditure Transparency in Sub-Saharan Africa", **SIPRI Policy Paper** (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, No. 48, November), p. 1. <http://alturl.com/9divd>





- (68) Stockholm International Peace Research Institute (2019), **Military Expenditure by Country in Constant (2017) US\$1988-2018** (Stockholm: SIPRI), pp. 15-16. <http://alturl.com/y5gv8>
- (69) Nan Tian, Pieter Wezeman & Youngju Yun (2018), **op. cit.**, pp. 7, 8.
- (70) Nan Tian (et al) (2019), “Trends in World Military Expenditure, 2018”, **SIPRI Fact Sheet** (Stockholm: SIPRI, April), pp. 4, 5, 8, 10, 11. <http://alturl.com/9ueff>; Stockholm International Peace Research Institute (2019), **SIPRI Yearbook 2019: Armaments, Disarmament and International Security Summary** (Stockholm: SIPRI), pp. 6-7. <http://alturl.com/j3gv8>
- (71) Stockholm International Peace Research Institute (2020), **Military Expenditure by Country as Percentage of Gross Domestic Product 1988-2019** (Stockholm: SIPRI), pp. 8-9, 14. <http://alturl.com/6r9qw>
- (72) Stockholm International Peace Research Institute (2021), **Military Expenditure by Country as Percentage of Gross Domestic Product 1988-2020** (Stockholm: SIPRI), pp. 8-9. <http://alturl.com/bnuet>
- (73) The World Bank (2019), **Military Expenditure % of General Government Expenditure** (Accessed on 22 April 2020), <http://alturl.com/pam3w>
- (74) The World Bank (2020), **Military Expenditure % of General Government Expenditure** (Accessed on 19 October 2022), <http://alturl.com/6v8ia>
- (75) Peter Fabricius (2018), **op. cit.**
- (76) United Nations (2020), **World Economic Situation and Prospects 2020** (New York: United Nations), p. 126.
- (77) United Nations, Security Council (2020), **Peace Consolidation in West Africa**, Seventy-Fifth Year, 8698th Meeting, S/PV.8698, 8 January, p. 4/18.
- (78) Dr. Jide Okeke (2019), “Repositioning the AU’s Role in Counter-Terrorism Operations”, **ISS Policy Brief** (Pretoria: Institute for Security Studies, February), pp. 6, 9, 10.
- (79) UNHCR (2021), **Nigerian Refugees in Chad, Cameroon and Niger**, 31 July (Accessed 1 September 2021), <http://alturl.com/ndecu>
- (80) African Union, PSC (2014), Report of the Chairperson of the Commission on Terrorism and Violent Extremism..., **op. cit.**, pp. 6-7.
- (81) Organization of African Unity (1999), **op. cit.**, Articles 2,4,5,8.
- (82) African Union (2002), **Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union**, Adopted by the 1st Ordinary Session of the Assembly of the African Union, Durban, 9 July, Article 3(d), p. 5. <http://alturl.com/qey25>
- (83) African Union, PSC (2014), Report of the Chairperson of the Commission on Terrorism and Violent Extremism..., **op. cit.**, pp. 8, 7.
- (84) **Ibid.**, pp. 9, 11, 12.
- (85) African Union, PSC (2010), **Communique**, PSC/PR/COMM.(CCXLVIX), 249<sup>th</sup> Meeting, Addis Ababa, 22 November, <http://alturl.com/bz9d5>
- (86) African Union, Assembly of the Union (2016), **Decision on the Establishment of an African Union Special Fund on Prevention and Combating Terrorism and**



- Violent Extremism in Africa**, Assembly/AU/Dec.614 (XXVII), Twenty-Seventh Ordinary Session, Kigali, Rwanda, 17 – 18 July, <http://alturl.com/94ott>
- (<sup>87</sup>) African Union, Assembly of the Union (2020), **Decision on the Report of the Peace and Security Council on Its Activities and the State of Peace and Security in Africa-Doc.Assembly/AU/5(XXXIII)**, Assembly/AU/Dec.753 (XXXIII), Thirty-Third Ordinary Session, Addis Ababa, 09-10 February, <http://alturl.com/zfk84>
- (<sup>88</sup>) James Dobbins et al. (2019), **Africa's Role in Nation-Building: An Examination of African-Led Peace Operations** (Santa Monica, Calif.: RAND Corporation), pp. 2-3.
- (<sup>89</sup>) Andrea Prah (2019), **op. cit.**, pp. 40-41.
- (<sup>90</sup>) Assembly of the African Union (2011), **Decision on the Report of the Peace and Security Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa-Doc. Assembly/AU/4(XVII)**, Assembly/AU/Dec.369(XVII), 17<sup>th</sup> Ordinary Session, Malabo, 30 June - 1 July, <http://alturl.com/ke9fh>
- (<sup>91</sup>) African Union, PSC (2011), **Communique**, PSC/PR/COMM.(CCXCIX), 299<sup>th</sup> Meeting, Addis Ababa, 22 November, <http://alturl.com/vozpg>
- (<sup>92</sup>) Olawale Ismail and Alagaw Ababu (2021), **Ad-hoc Regional Security Arrangements and APSA: A Case Study of ACL-GRL, MNJTF and G5 Sahel Force** (Friedrich Ebert Stiftung FES in Cooperation with LASPAD), pp. 11-12. <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-ua/18182-20210805.pdf>
- (<sup>93</sup>) African Union (2012), **Press Release: The AU-Led Regional Cooperation Initiative for the Elimination of the Lord's Resistance Army Enters its Operational Phase**, Addis Ababa, 27 March, Available at: <https://reliefweb.int/attachments/eb008bd4-f7b7-3424-8253-1ede2ce5499f/auc%20comm%20lra%2027-03-2012.pdf>
- (<sup>94</sup>) African Union (2015), **The African Union-Led Regional Task Force for the Elimination of the LRA**, 23 November, <http://alturl.com/3yunz>
- (<sup>95</sup>) Olawale Ismail and Alagaw Ababu(2021), **op. cit.**, p. 11.
- (<sup>96</sup>) Andrea Prah (2019), **op. cit.**, pp. 45-48.
- (<sup>97</sup>) African Union, PSC (2017), **Communique**, PSC/PR/COMM.(DCLXXXV), 685<sup>TH</sup> Meeting, Addis Ababa, 12 May 2017, <http://alturl.com/pv2da>
- (<sup>98</sup>) African Union, PSC (2018), **Communique**, PSC/COMM.(DCCXCV), 795<sup>TH</sup> Meeting, Addis Ababa, 20 September 2018, <http://alturl.com/6gaz4>
- (<sup>99</sup>) African Union, PSC (2015), **Communique**, PSC/AHG/COMM.2(CDLXXXIV), 484<sup>th</sup> Meeting at the Level of Heads of State and Government, Addis Ababa, 29 January, <http://alturl.com/6kcp4>
- (<sup>100</sup>) African Union (2015), **Press Release: The African Union and the Chad Basin Commission Sign an Agreement for the Operationalization of the Multinational Joint Task Force to Counter the Boko Haram Terrorist Group**, Addis Ababa, 16 October, <http://alturl.com/iw8ri>
- (<sup>101</sup>) Institute for Economics & Peace (2019), **op. cit.**, pp. 16, 21.
- (<sup>102</sup>) Institute for Economics & Peace (2020), **op. cit.**, p. 16.



- (<sup>103</sup>) Lake Chad Basin Commission (2019), **Fight Against Boko Haram: Consultative Workshop Towards the Development of MNJTF SOP**, N'Djamena, 29 March, <http://alturl.com/i3zxn>
- (<sup>104</sup>) Institute for Economics & Peace (2022), **op. cit.**, p. 2.
- (<sup>105</sup>) African Union, PSC (2019), **Communique**, PSC/PR/COMM. (DCCCXCVIII), 898<sup>th</sup> Meeting, Addis Ababa, 28 November, <http://alturl.com/af26f>
- (<sup>106</sup>) Theo Neethling (2019), **op. cit.**, pp. 74-75.
- (<sup>107</sup>) African Union, PSC (2017), **Communique**, PSC/PR/COMM(DCLXXIX), 679<sup>TH</sup> Meeting, Addis Ababa, , 13 April, <http://alturl.com/kett3>
- (<sup>108</sup>) Olawale Ismail and Alagaw Ababu (2021), **op. cit.**, p. 13.
- (<sup>109</sup>) Theo Neethling (2019), **op. cit.**, p. 75.
- (<sup>110</sup>) Institute for Economics & Peace (2020), **op. cit.**, p. 14.
- (<sup>111</sup>) Institute for Economics & Peace (2022), **op. cit.**, pp. 3, 19, 13, 14.
- (<sup>112</sup>) Carlos Igualada (2022), "Terrorismo yihadista global. Evolución y dinámicas desarrolladas en 2021", Carlos Igualada (Dir.), **Anuario del terrorismo yihadista 2021** (San Sebastián (España): observatoria internacional de estudios terrorismo OIET), pp. 25, 34. <http://alturl.com/pc74z>
- (<sup>113</sup>) African Union, Assembly of the Union (2020), **Decision on Libya and the Sahel**, Assembly/AU/Dec.792(XXXIII), 33<sup>rd</sup> Ordinary Session, Addis Ababa, Assembly/AU/Dec.749-795(XXXIII), 9-10 February, <http://alturl.com/de3d7>
- (<sup>114</sup>) African Union, PSC (2020), **Communique**, PSC/PR/COMM.(CMXX), 920<sup>TH</sup> Meeting, Addis Ababa, 21 April, <http://alturl.com/iphna>
- (<sup>115</sup>) African Union, PSC (2021), **Communique**, PSC/PR/COMM.1006(2021), 1006<sup>TH</sup> Meeting, Addis Ababa, 6 July, <http://alturl.com/cd487>
- (<sup>116</sup>) **Africanews** (2022), Niger President Says Mali's Withdrawal Marks 'Death' of G5 Sahel Alliance, 18 May, available at: <http://alturl.com/5274r>
- (<sup>117</sup>) Olawale Ismail and Alagaw Ababu (2021), **op. cit.**, p. 25.
- (<sup>118</sup>) James Dobbins et al. (2019), **op. cit.**, p. 169.
- (<sup>119</sup>) Institute for Economics & Peace (2017), **op. cit.**, pp. 34-36.
- (<sup>120</sup>) Institute for Economics & Peace (2022), **op. cit.**, p. 2.
- (<sup>121</sup>) United Nations Development Programme (2017), **Journey to Extremism in Africa: Drivers, Incentives and the Tipping Point for Recruitment** (New York: UNDP Regional Bureau for Africa), p. 5.



